جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المديرين والمديرات أنفسهم

إعداد
وفاء صلاح وحيد بدران

إشراف
د. حسن محمد تيّم

قُدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2020م

معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المديرين والمديرات أنفسهم

إعداد

وفاء صلاح وحيد بدران

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ: 00 / 00 / 2019م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
1. د. حسن محمد تيم / مشرفًا ورئيسًا	.....
2. د. عبد الله تيسير / ممتحنًا خارجيًا	.....
3. د. علي الشكعة / ممتحنًا داخليًا	.....

الإهداء

إلى من علمتني أبجدية الحروف... إلى من تستقبلني بابتسامة وتودعني بدعوة... أمي الغالية

إلى سبب وجودي في الحياة... ومن أحمل اسمه بكل فخر... أبي الغالي

إلى الكتف الذي استندت عليه حين خذلتني قدماي... فكان السند والعطاء... لن أقول شكراً... بل سأعيش الشكر معك دائماً... زوجي المحب

إلى القادم الجديد الذي صبر معي على المشقة والتعب... إلى العينين التي أستمد منهما القوة والاستمرار... طفلتي ورد

إلى من يحملون في قلوبهم وعيونهم هم سعادتي ونجاحي... أخوتي وأختي

إلى كل الأحباء والأصدقاء

إلى كل من يتكبد عناء قراءته.. سواءً لتقييمه أو لنقده أو لزيادة علمه أو لإشباع فضوله....

إلى فلسطين الحبيبة... وأرواح كل الشهداء... وعيون كل الأسرى

إلى هؤلاء جميعاً أهدي جهدي هذا فلهم مني كل الحب والتقدير

الشكر والتقدير

الشكر والثناء لله عز وجل اولاً على نعمة الصبر والقدرة على إنجاز العمل، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين محمد بن عبد الله خاتم النبيين.

أما بعد؛

فيسرني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل/ الدكتور حسن محمد تيم الذي تفضل بإشرافه على هذه الرسالة، ولكل ما قدمه من دعم وتوجيه وإرشاد لإتمام هذا العمل على ما هو عليه فله أسمى عبارات الثناء والتقدير.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة لما بذلوه من جهد في قراءة وتدقيق طيات هذه الرسالة، وإلى كل من ساعدني من أساتذة ومحكمين.

ولا أنسى شكري وتقديري لكافة مديريات التربية والتعليم ومديري ومديرات المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية، واللذين ساعدوني في توزيع أداة الدراسة والاستجابة عليها بصدق وأمانة.

كما أتقدم بشكري الجزيل لصديقتي تسنيم بدران التي وقفت بجانبي في اختيار عنوان رسالتي

والشكر موصول إلى رفيقة دربي وعد هائل التي وقفت إلى جانبي في دراستي وإنجاز رسالتي من البداية

شكري وتقديري لكل من ساعدني في إنجاز رسالتي من خلال تقديم النصح والمشورة

إليهم جميعاً كل التقدير والاحترام

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وفاء بدران

الإقرار

أنّا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المديرين والمديرات أنفسهم

أقر بأنّ ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدَّم من قبل لنيل أي درجة علمية أو بحث علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

اسم الطالب: **Student's name**

التوقيع: **Signature:**

التاريخ: **Date:**

الفهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الإقرار	هـ
فهرس المحتويات	و
فهرس الجداول	ح
فهرس الملحقات	ك
الملخص	ل
الفصل الأول: مدخل الدراسة	1
مقدمة الدراسة	2
مشكلة الدراسة	4
اسئلة الدراسة	4
فرضيات الدراسة	5
أهداف الدراسة	6
أهمية الدراسة	7
حدود الدراسة	8
مصطلحات الدراسة	8
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	10
الإطار النظري	11
الدراسات العربية	32
الدراسات الأجنبية	39
التعقيب على الدراسات السابقة	42
الفصل الثالث: منهج الدراسة وإجراءاتها	46
مجتمع الدراسة	47
عينة الدراسة	47
أداة الدراسة	48
ثبات أداة الدراسة	49

إجراءات الدراسة	50
متغيرات الدراسة	50
المعالجات الإحصائية	58
الفصل الرابع: نتائج الدراسة	52
أولاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيسي	53
ثانياً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة	63
الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات	81
أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيسي	82
ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة	83
ثالثاً: التوصيات	88
قائمة المصادر والمراجع	90
الملحقات	97
Abstract	B

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (1)	توزيع أفراد العينة على متغيرات الدراسة	**48**
الجدول (2)	ثبات أداة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا	**49**
جدول (3)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات المجال الأول: معوقات إدارية وفنية.	**54**
جدول(4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات المجال الثاني: معوقات تتعلق بميزانية التعليم.	**55**
جدول(5)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات المجال الثالث: معوقات تتعلق بالمساءلة القانونية والتدقيق. والنسب المئوية لفقرات المجال الثالث: معوقات تتعلق بالمساءلة القانونية والتدقيق.	**56**
جدول(6)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للمجال الرابع: معوقات تتعلق بمشاركة المجتمع المحلي	**57**
جدول(7)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للمجال الخامس: معوقات تتعلق بالقطاع الخاص	**58**
جدول(8)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للمجال السادس: معوقات تتعلق بالأزمات الاقتصادية	**59**
جدول(9)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية المجال السابع: معوقات تتعلق بالتمويل الخارجي	**60**
جدول(10)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية المجال الثامن: معوقات تتعلق بالاستثمار في التعليم	**61**
جدول(11)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمجالات الدراسة	**62**
جدول(12)	نتائج اختبار(ت) في الفرق في متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس.	**64**

جدول(13)	نتائج اختبار(ت) في الفرق في متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.	**65**
الجدول (14)	متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تبعا لمتغير الخبرة في الإدارة المدرسية.	**67**
الجدول (15)	نتائج تحليل التباين في متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تبعا لمتغير الخبرة في الإدارة المدرسية.	**68**
الجدول (16)	متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المحافظة.	**70**
الجدول (17)	نتائج تحليل التباين في متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تبعا لمتغير المحافظة.	**71**
الجدول (18)	نتائج طريقة (LSD) للمقارنات البعدية بين مستويات متغير المحافظة على مجال معوقات إدارية وفنية	**73**
الجدول (19)	نتائج طريقة (LSD) للمقارنات البعدية بين مستويات متغير المحافظة على مجال معوقات تتعلق بالمساءلة القانونية والتدقيق	**74**
الجدول (20)	نتائج طريقة (LSD) للمقارنات البعدية بين مستويات متغير المحافظة على مجال معوقات تتعلق بالأزمات الاقتصادية	**75**
الجدول (21)	المتوسطات الحسابية لوجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تبعاً لمتغير مستوى المدرسة.	**76**
الجدول (22)	نتائج تحليل التباين في وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تبعا لمتغير مستوى المدرسة	**77**

الجدول (23)	نتائج طريقة (LSD) للمقارنات البعدية بين مستويات متغير المحافظة على المجالات: معوقات تتعلق بميزانية التعليم، معوقات تتعلق بمشاركة المجتمع المحلي، معوقات تتعلق بالأزمات الاقتصادية، معوقات تتعلق بالتمويل الخارجي، والمجال الكلي	**79**
الجدول (24)	استجابات المبحوثين على السؤال المفتوح	**80**

فهرس الملحقات

الموضوع	رقم الصفحة
الملحقات	97
الإستبانة	98

معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المديرين والمديرات أنفسهم

إعداد

وفاء صلاح وحيد بدران

إشراف

د. حسن محمد تيم

الملخص

هدفت هذه الدراسة تعرف معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المديرين والمديرات أنفسهم. وتعرف معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المديرين والمديرات أنفسهم تبعاً للمتغيرات الآتية: (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في الإدارة المدرسية، والمديرية، ومستوى المدرسة). وتقديم بعض المقترحات والتوصيات التي قد تساهم في الحد من المعوقات والمشاكل التي تواجه المدارس في كيفية الحصول على التمويل اللازم، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي لملائمته لطبيعة الدراسة وأغراضها، حيث تم تطبيق أداة الدراسة وهي الاستبانة على مجتمع الدراسة الذي تكون من (845) مدير ومديرة خلال الفصل الثاني من العام (2019-2020) حسب إحصائيات وزارة التربية والتعليم.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس، ومتغير المؤهل العلمي، ومتغير الخبرة في الإدارة المدرسية. وأشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المحافظة ومتغير مستوى المدرسة.

وقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات منها: إعطاء المزيد من الصلاحيات لمديري المدارس لاتخاذ القرارات بصرف التمويل الحكومي وفقاً لما يرونه مناسباً لاحتياجات مدارسهم، وبناء الثقة بين المجتمع المحلي والمدرسة من خلال توعية الأهالي لأهمية تمويل التعليم, وتبني دور المدرسة المنتجة، استحداث وحدة مختصة مهمتها الحصول على الموارد المالية , واستثمار المواهب الطلابية كبديل مساند لتمويل التعليم, وتسليط الضوء إعلامياً على أهمية تمويل التعليم للمدارس، تذليل المعوقات والصعوبات التي تواجه الإدارات المدرسية في زيادة مصادر التمويل المدرسي.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وخلفيتها

- **مقدمة الدراسة**
- **مشكلة الدراسة**
- **أسئلة الدراسة**
- **فرضيات الدراسة**
- **أهداف الدراسة**
- **أهمية الدراسة**
- **حدود الدراسة**
- **مصطلحات الدراسة**

الفصل الأول

مقدمة الدراسة وخلفيتها

مقدمة الدراسة

يعد التعليم استثماراً طويل المدى يتجسد في الثروة البشرية ويدر عوائد اقتصادية أكبر من الاستثمار في رأس المال الطبيعي. وقد أكد علماء الاقتصاد أن زيادة الإنتاج القومي لم يكن مصدرها الحقيقي التقدم التكنولوجي وإنما ترجع أساساً إلى التعليم، وكلما ارتقينا بالقوى العاملة في سوق العمل تعليمياً زاد الإنتاج القومي العام، ومن ثم زيادة دخل الفرد وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

فالأولوية التي تعطى للجانب البشري في التنمية ينبغي أن تكون أولوية مطلقة حيث يمكن صياغة التنمية وليس شراء مظاهرها، لتحقيق تنمية عميقة وحقيقة تبدأ بالإنسان وتنتهي إليه، وتنمية الموارد البشرية هي التعليم والتدريب. والتعليم إلى جانب كونه حقاً للمواطنين وواجباً على الدولة، هو في المقام الأول استثمار اقتصادي واجتماعي من الطراز الأول وهو استثمار طويل المدى، وخطأ شائع سياسياً واقتصادياً اعتبار التعليم خدمة من الخدمات الاجتماعية أو الفردية، فمقياس التنمية الحقيقية هو نسبة التعليم ونوعيته ومستواه (كافي، 2017).

حيث تعتبر قضية تمويل التعليم من القضايا المهمة التي تواجه الكثير من دول العالم برغم اختلاف مستويات النمو الاقتصادي في كل منها، وهي قضية متجددة دوماً بسبب التغيرات في النظام الاقتصادي العالي وارتفاع تكلفة نظام التعليم، مما يؤثر في نسبة المخصصات المالية المرصودة للتعليم من الموازنة العامة للدولة (عزوز وعبد الرؤوف، 2009).

ومع توجه دول العالم المتقدم للبحث عن مصادر جديدة لتمويل التعليم لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية فإنه كان من الأولى أن تسعى الدول النامية والأكثر عرضة للأزمات الاقتصادية إلى إعادة النظر في مواردها التعليمية وإعادة النظر في الاستفادة من هذه الموارد والحد من الإخفاقات والهدر داخل المؤسسات التعليمية والبحث عن مصادر تمويلية جديدة تحقق مزيد من التمويل ومزيد من العائد المرجو تحقيقه من هذه المصادر(جوهر والباسل، 2015).

مما يجدر ذكره أن قضية تمويل التعليم هو أحد فروع علم اقتصاديات التعليم وقد جاء نتيجة التفاعل بين علمي الاقتصاد والتربية حيث يدرس الموارد المالية والبشرية واختيار البدائل في ضوء معايير يتم تحديدها لتحقيق الخدمات التعليمية المطلوبة.

وقد نشأ هذا العلم في الدول الغربية بشكل خاص، وزاد الاهتمام به في الدول العربية نتيجة الاهتمام المتزايد بالعلم ومواكبة الدول المتقدمة في التنمية الشاملة، مما جعل هناك ضغط على جميع مراحل التعليم المختلفة، وهنا يبرز دور علم اقتصاديات التعليم في توفير البدائل والمصادر الأساسية لتمويل التعليم وحساب الكلفة والإنفاق على الأوجه المختلفة، ليضمن جودة التعليم الجيدة لتخريج أفراد صالحين للمجتمع وهذا هو الهدف الأسمى للتربية.

وانسجاماً مع هذا الاتجاه الرامي في قضية التمويل، فقد جاءت هذه الرسالة محاولة تسليط الضوء على المعوقات التي تواجه المديرين والمديرات في المدارس الحكومية في طرق الحصول على التمويل وسبل التغلب على المعوقات التي تواجههم، ولم تعثر الباحثة حسب علمها على دراسات كثيرة تتعلق بموضوع الدراسة ومن هنا تولدت لديها فكرة إجراء الدراسة، آملين أن تفيد وزارة التربية والتعليم، وإدارة التعليم في المدارس.

مشكلة الدراسة

يعتبر التعليم بشكل خاص في فلسطين سلاحاً يحارب به الفلسطينيّون الاحتلال، وشكل من أشكال الصمود، الذي يحاول طمس هوية شعبنا بالجهل والتخلف لإيمانهم بقوة التعليم في محاربتهم والقضاء عليهم في كل الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمد الشعب الفلسطيني بالقيادات والكوادر القادرة على مواجهة الاحتلال، وانطلاقاً من ذلك حمل التعليم مسؤولية عظيمة لإعداد أجيال متعلمة ومثقفة وكوادر مدربة قادرة على بناء مجتمع قادر على مواجهة خطط العدو التي تسعى إلى تدمير الشعب الفلسطيني وإغراقه ببحر من الظلمات.

وتعد أزمة تمويل التعليم العام من أخطر واكبر الأزمات التي تواجه التعليم؛ ولا تبدو فقط هذه الأزمة في صعوبات الوفاء بالالتزامات المالية اللازمة لتقديم خدمات تعليمية على مستوى كمي ونوعي مناسب، ولكن في عدم استعداد الدولة لتقديم مساعدات مناسبة للتعليم بنفس السخاء لمجالات أخرى، وهذا يدعو إلى البحث عن مصادر تمويل أخرى بوسائل وطرق مختلفة (هندي، 2012). وتكمن مشكلة الدراسة في السؤال الآتي:

ما معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية وسبل التغلب عليها من وجهات نظر المديرين والمديرات أنفسهم؟

أسئلة الدراسة

سعت هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي:

"ما معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية وسبل التغلب عليها من وجهات نظر المديرين والمديرات أنفسهم؟"

وكما سعت الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

1. هل توجد اختلافات في متوسطات استجابات المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية، من وجهات نظرهم تبعاً لمتغير الجنس؟

2. هل توجد اختلافات في متوسطات استجابات المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية، من وجهات نظرهم تبعاً لمتغير المؤهل العلمي؟

3. هل توجد اختلافات في متوسطات استجابات المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية، من وجهات نظرهم تبعاً لمتغير الخبرة في الإدارة المدرسية؟

4. هل توجد اختلافات في متوسطات استجابات المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية، من وجهات نظرهم تبعاً لمتغير المحافظة؟

5. هل توجد اختلافات في متوسطات استجابات المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية، من وجهات نظرهم تبعاً لمتغير مستوى المدرسة؟

فرضيات الدراسة

استندت الدراسة إلى مجموعة من الفرضيات، والتي سيجرى فحصها لاحقاً للوصول من خلالها إلى نتائج الدراسة الحالية، وهي كما يلي:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الخبرة في الإدارة المدرسية.

4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المحافظة.

5- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير مستوى المدرسة.

أهداف الدراسة

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف إلى معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المديرين والمديرات أنفسهم.

2- معرفة معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المديرين والمديرات أنفسهم تبعاً للمتغيرات الآتية: (الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة في الإدارة المدرسية، والمحافظة، ومستوى المدرسة).

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة مما يأتي:

أولاً: الأهمية النظرية

يمكن أن تساعد هذه الدراسة في توفير مادة علمية ومرجعاً وإطاراً عاماً للعديد من الباحثين والدارسين الذين سيتناولون موضوع التمويل المدرسي.

ثانياً: الأهمية البحثية

يمكن أن تساعد هذه الدراسة في توفير آفاق بحثية في مجال المعوقات التي تواجه المدراء في الحصول على التمويل وسبل التغلب عليها، وذلك بتطوير أداة بحثية للتعرف إلى معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية، وتحليلها واستخراج نتائجها وتعميمها، كما يمكن أن تفيد هذه النتائج الباحثين والدارسين ووزارة التربية والتعليم العالي في إعداد البرامج الخاصة بمديري المدارس للتغلب على معوقات التمويل المدرسي.

ثالثاً: الأهمية التطبيقية

1- يمكن أن تفيد هذه الدراسة العاملين في مجال الإدارة المدرسية من مديرين ومديرات، من حيث تعرفهم بمعوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في شمال الضفة الغربية من وجهات نظرهم وسبل التغلب عليها.

2- تقديم تقييم واقعي للمعوقات التي تواجه مديري المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية.

3- يمكن أن تفيد في تقديم مقترحات وتوصيات للقائمين على التعليم في وزارة التربية والتعليم للتغلب على معوقات التمويل في المدارس الحكومية.

حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على الحدود الآتية:

الحد البشري للدراسة: اقتصرت هذه الدراسة على مديرين ومديرات المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية.

الحد المكاني للدراسة: أجريت هذه الدراسة في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية.

الحد الزماني للدراسة: أجريت هذه الدراسة في الفصل الدراسي الثاني في شهر آب من العام الدراسي(2019-2020 م).

مصطلحات الدراسة

ركزت هذه الدراسة على بعض المصطلحات ذات الأهمية في فهم موضوع الدراسة ومنها:

المعوقات: هي تلك العقبات والصعوبات التي تقف حائلاً أمام المديرين والمعلمين، فتمنعهم من التفاعل والتفاهم والمشاركة فيما بينهم، مما يعيق تحقيق أهداف المدرسة المرجوة (الدعس، 2009).

التعريف اللغوي للمعوقات: عوق رجل عوق لا خير عنده، والجمع أعواق. وعاقه عن الشيء يعوقه عوقا: صرفه وحبسه، ومنه التعويق والاعتياق. وذلك إذا أراد أمراً فصرفه عنه صارف، والعوق الأمر الشاغل، وعوائق الدهر الشواغل من أحداثه، والتعويق والتثبيط (ابن منظور، 1970).

التعريف الإجرائي للمعوقات: هي تلك الصعوبات والحواجز والمشكلات التي تقف بين المديرين والمديرات من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من أجل النهوض بالعملية التعليمية في المدارس.

التمويل: يعرف التمويل بأنه مجموعة الموارد المالية المرصودة للمؤسسات التعليمية لتحقيق أهداف محددة وإدارتها بكفاءة عالية.

كما يعرف أيضاً التمويل بأنه تكوين رأس مال لتنفيذ عمل معين لتحقيق نتيجة مرغوباً فيها قد تكون اقتصادية او اجتماعية او ثقافية او قد تكون جامعة لكل هذه الأغراض (عزوز وعبد الرؤوف، 2009).

محافظات شمال الضفة الغربية: ويقصد بها محافظات شمال الضفة التابعة لحكومة السلطة الوطنية وهي المديرات التي تضم مديريات التربية في (طولكرم، نابلس، جنوب نابلس، قلقيلية، جنين، طوباس).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

ثانياً: الدراسات السابقة

ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يستعرض هذا الفصل مفهوم التمويل، ومفهوم تمويل التعليم وأهمية دراسته وما يتعلق به من عناصر، ويتناول أيضا أسباب ضعف كفاية التمويل للتعليم والمعوقات التي تواجهه، وتجارب بعض الدول لتمويل التعليم، بالإضافة إلى عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

أولاً: الإطار النظري

تمهيد

يعتبر التعليم حق من حقوق الإنسان التي يجب توفيرها من أجل التمتع بجميع حقوقه الأخرى؛ حيث أنه يمثل الاستثمار الحقيقي في المستقبل، حيث يعتبر التعليم وجهة المجتمعات أمام الدول بحضارتها ورقيها واحترامها لأفراد شعوبها، فهو يعكس مدى تقدم هذه الشعوب وتطورها على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي.

حيث يشير تقرير دراسة اليونسكو (2018) لتمويل التعليم العالي في الدول العربية أنه طوال عقود، ركزت الدول العربية بقوة على التعليم لا بل أنشئت نظم تعليم مدرسي موسّعة. وقد كان التعليم المدرسي إلزامياً في كل الدول العربية كما وأنه كان مجانياً في العديد منها وفي بعض الحالات كان يغطي مرحلة التعليم الثانوي كذلك حتى سن ال 18. في أغلب الأحيان، يشمل التعليم المجاني أو التعليم المدعوم من الحكومة التعليم العالي، أقله في المؤسسات العامة. وقد كانت النتائج الأولية لتطوير النظم التربوية مذهلة خاصة لجهة تدني معدلات الأمية بشكل سريع بحيث أصبح معدل القرائية لدى الفئة السكانية ما دون ال65 من العمر ما يقارب 100%.

وبشكل عام تؤمن الحملة العالمية للتعليم وأكشن أيد الدولية والدولية للتربية بأن جميع الدول مسؤولة عن ضمان الحق في التعليم للجميع وأن ذلك يتطلب التمويل العام والكافي والمستدام للتعليم. وكما هي الحال مع السلع العامة الأساسية الأخرى. يجب أن يكون الطموح ترتيب تمويل مستدام

من الموارد المحلية. ومن ثم تكون السياسات والممارسات خاضعة للمساءلة الديمقراطية التي تعكس الأولويات الوطنية واحتياجات الأطفال والشباب والكبار(ووكر وومو، 2016).

إن أهمية النظام التعليمي لا تكمن في كونه أحد الأنظمة الرئيسية والعاملة في المجتمع بل في كونه الأداة التي تقوم على تشكيل وضع القيادات التي توكل إليها مهمة تغيير وجه الحياة في المجتمع والقوة التي تهيمن على إدارة غرفة العمليات التي تتحكم في توجيه مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيه، وأنه يكون بالإمكان إظهار أهمية التعليم ودوره في المجتمع من خلال التعرف على نوعية العلاقات التي تربطه بمختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، ولما كان التعليم هو الأداة التي تقوم على إعداد العنصر البشري ورفع درجة كفاءته فإن هدف رفع مستوى التعليم وتوسيع قاعدته أصبح من الأهداف التي تأتي في مقدمة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (عزوز، عامر، 2009).

ويرى كافي (2017) إن التمويل المطلوب لإدارة النظام التعليمي لا يمكن أن يدرس بمفرده لأنه جزء هام من الإنفاق العام الذي يعد متغيرا اقتصادياً حاسماً فإذا أتيح للإنفاق العام أن ينمو فمن المحتمل أن تزداد كذلك الأموال التي تنفق على التعليم، والعكس صحيح أيضا. وتعتمد القرارات على مستوى الإنفاق العام، في جانب منها على كيفية سير الاقتصاد بخطى جيدة ذلك لأن الاقتصاد المزدهر يستطيع أن يتحمل إتاحة موارد أكثر للإنفاق على الخدمات العامة، ولكن تلك ليست كل الحكاية فالقرارات السياسية لا تأتي من فراغ عقلي لأنه ليست هناك حكومة تستطيع أن تدير سياسة اقتصادية دون نظرية اقتصادية للاسترشاد بها. وببساطة لا يمكن أن تتحسن النوعية والجودة – خاصة مع تضمين مستويات أعلى من التعليم– دون زيادة حصة الميزانية المخصصة للتعليم، وزيادة الإنفاق على المجالات الحيوية لتحسين الجودة، مثل تحسين رواتب المعلمين وظروف عملهم (ووكر وومو، 2016).

وتقاس أهمية التعليم في السياسة العامة للدولة بقدر ما يخصّص له من تمويلات بالنسبة إلى الناتج الوطني. وقد تزايد اهتمام الدول العربية بالبحث عن بدائل مالية غير تقليدية، بالنظر

لصعوبة التوفيق بين ما تفرضه قلّة الموارد من قيود وما تتطلّع إليه المجتمعات من خدمات تعليمية جيّدة وعالية الكلفة (الدقي،2015).

ويقف نقص التمويل في أغلب الدول عقبة دون التوسع في التعليم، وتحقيق الآمال والطموحات والأهداف المنشودة والمتوقعة من النظام التعليمي، وقد تتخلى بعض الدول عن بعض مشروعاتها التربوية نظراً لضخامة التكاليف وعجز الاقتصاد الوطني عن تغطيتها، وهذه الإشكالية لا يبدو في الإمكان التغلب عليها في المستقبل المنظور بسبب العلاقة الطردية بين الإصلاح التربوي وتحسين المخرجات التعليمية وبين التمويل، حيث يتطلب أي جهد إصلاحي في التعليم إلى زيادة التمويل المالي اللازم للتنفيذ وهذا ما يجعل مشكلة تمويل التعليم مشكلة دائمة (الجريوي، 2015).

وما زال الاحتلال الاسرائيلي يمارس معوقات تمويلية بمحاربته للتعليم في فلسطين الذي يأخذ أشكالاً مختلفة منها ما هو ظاهر ومنها ما هو مخفي، بهدم عدد من المباني التي خصصت للتعليم، وحارب الطلاب واعاق وصولهم إلى مداسهم واعتقالهم عدا عن محاربة المناهج الدراسية الفلسطينية، والرقابة الصارمة على مصادر التمويل الداخلية والخارجية للتعليم.

مفهوم التمويل

يُمكن تعريف التمويل على أنّه نظام ماليّ يُعنى بإدارة الأموال بكفاءة، وعادةً ما يتّم تصنيفه على أنّه أحد فروع الاقتصاد التطبيقيّ، وعادةً ما يتّصف من يمتلكون دراية كافية بمبادئ الاقتصاد إدراكاً سريعاً للمفاهيم الماليّة، ويتضمّن التمويل على بعض المواضيع الأساسيّة؛ كالقروض، والتوفير، ووضع الميزانيّة، والاستثمار، وغيرها.

ويُعرف التمويل بمفهومه البسيط جداً، على أنه حصول الأفراد والشركات على الأموال (السيولة النقدية) من مصادر التمويل المرخصة والنظامية لسد احتياجاتهم من السيولة النقدية.

وعادة ما يلجأ الأفراد للحصول على التمويل عند حدوث عجز في السيولة النقدية لدى المستفيدين من التمويل، بسبب تجاوز الإنفاق حدود ما هو متوفر من السيولة، والمتمثلة مصادرها بالنسبة للأفراد

بشكل أساسي في الرواتب ولربما دخول أخرى (مثل عوائد بيع وأرباح أسهم أو بيع عقارات... ألخ)، وللشركات في أبسط أنواعها الإيرادات التي تُحصل من المبيعات النقدية وتسديدات العملاء المدينون وإلى غير ذلك.

ومن بين المستفيدين من التمويل أيضاً إلى جانب الأفراد والشركات، الحكومات (المالية العامة)، والعديد من المنظمات والمؤسسات مثل المؤسسات التعليمية كالمدارس أو المنظمات غير الربحية.

والتمويل في أبسط صورة يعني "تعبئة الموارد النقدية وغير النقدية اللازمة والتخطيط والإشراف على إدارتها، بهدف القيام بمشروع معين والحفاظ على استمراريته وتطويره لتحقيق أهدافه الحالية والمستقبلية بشكل أكثر كفاءة وفعالية" (كافي،2017).

وهو دراسة توفير المال اللازم للاستثمار بغض النظر عن تعدد مصادر هذا التمويل سواء كانت مصادر تمويل محلية أي تمويل ذاتي أو مصادر تمويل خارجية ويتضمن المفهوم المشكلات التمويلية من وجهة نظر الأفراد والتي يتضمن انخفاض دخل الفرد بالنسبة لاحتياجاته المالية المتعلقة بزيادة الأسعار والخدمات التي يحتاجها (جوهر والباسل،2015).

كما يعرف الدهشان (2016) التمويل بشكل عام "إنفاق مال أو استخدام جهد، وهو عملية مركبة ذات أبعاد ومراحل، ويعد إحدى الوظائف التي تختص بجميع الأعمال المرتبطة بتزويد المؤسسة بالأموال اللازمة لتحقيق أغراضها التي قامت من أجلها وبحركة هذه الأموال فيها".

مفهوم تمويل التعليم

يشير مصطفى (2015) إن من أهم المشكلات التي تواجهها الأجهزة التعليمية في مختلف الدول، ما يتعلق بتوفير المال اللازم من أجل تسيير شئونها وتنفيذ مهامها وبرامجها وبالتالي تحقيق أهدافها. وتوفير النفقات ووضعها في خدمة أهداف قطاع التعليم هو ما يطلق عليه تمويل التعليم "فهو يعني إذن كل ما يستطيع البلد أن يعبئه من موارد لخدمة أغراض مؤسسات وأجهزة التربية والتعليم".

ويعرف خلف (2007) تمويل التعليم هو توفير الموارد المالية اللازمة لأداء المهام التعليمية، حيث تعتبر الموارد التعليمية هذه مهمة جداً وضرورية لأداء هذه المهام، وذلك لأن هناك ترابطاً وثيقاً بين العملية التعليمية، وبين توفر الموارد المالية المطلوبة لهذه العملية.

وكذلك يقصد بتمويل التعليم، مجموع الموارد المرصودة في إطار التعليم للمؤسسات التعليمية، لتحقيق الأهداف التي يتعين تحقيقها بالموارد المتاحة وإدارة هذه الأموال واستخدامها بكفاءة (عبابنة،2015).

كما يُعرَف أيضاً تمويل التعليم بأنه كل ما ينفق على التعليم من قبل النظام الاقتصادي في صورة أموال سائلة أو مساعدات عينية تنفق بشكل مقصود في سبيل توفير الخدمة التعليمية للأبناء وبالطبع لا يدخل ضمن ذلك قيمة وقت المعلم والتلميذ (عزوز وعبد الرؤوف، 2009).

أهمية دراسة تمويل التعليم

إن التعليم هو عامل حاسم في الحراك الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، ومحرك قوى للتنمية الاقتصادية للدول. وبالإضافة إلى هذا، فإن القوى العاملة الحاصلة على مستويات عالية من التعليم عالي الجودة تُعد هي الأخرى ذات أهمية قصوى لحاضر ومستقبل الأمم الاقتصادي. وتحتاج الشركات والمصانع إلى قوى عاملة مدربة تستطيع المنافسة في الأسواق الدولية، وفي الاقتصاد الكوكبي شديد التنافسية. وتقدم المدارس خدماتها التعليمية في ظل ظروف معقدة، وتأثيرات متنوعة للقطاعين الحكومي والخاص، وأنماط متعددة للتعليم. ولهذا تهتم الدول بدراسة العوامل المؤثرة على تكلفة وجودة وعدالة تقديم التعليم (النبي، 2017).

وهنالك علاقة وثيقة بين دراسة تكلفة التعليم وتمويله، فمن خلال تحديد تكلفة التعليم في المستقبل القريب والبعيد، تركز الجهود على البحث عن مصادر لتمويل هذه التكلفة: أهي الدولة بمفردها؟ أم مصادر أخرى بالإضافة إلى المصادر السابقة أو غيرها؟ وكيف يكون التوازن بين الموارد العامة والخاصة في التمويل في حالة الاعتماد عليهما معاً؟ (مصطفى، 2015).

إذ دون توفر الموارد التمويلية الكافية لا يمكن القيام بما هو مطلوب من التعليم القيام به، سواء المرتبط منه بالجوانب الكمية للتعليم، أو الجوانب النوعية للتعليم، إذ أنها تتطلب إنفاقاً مالياً

عليها، وينبغي أن تتناسب الموارد المالية مع احتياجات التعليم للموارد المالية هذه، لأن النقص في الموارد المالية التي يمكن أن تتاح للتعليم تؤدي إلى قصور التعليم وعجزه عن القيام بالنشاطات التعليمية في جوانبها ومجالاتها المتعددة والمتنوعة (خلف، 2007).

ويشير العجمي (2008) أن أهمية دراسة نفقات التعليم ترجع إلى تمكين القائمين على أمر التربية والتعليم من إيجاد نوع من التناسق بين الخدمة التعليمية وغيرها من الخدمات التي تتنافس على الموارد المتاحة للدولة، وتوزيع الموارد المتاحة توزيعاً عادلاً ومنطقياً بين المستويات التعليمية المختلفة، والتأكد من أن الأجهزة التعليمية تحسن استغلال الموارد التي تخصص لها في الأوقات الزمنية المحددة. ومن ثم تأتي أهمية دراسة تمويل التعليم بشكل عام، وتمويل المدارس والميزانيات المخصصة لها بسبب محدودية الموارد التي تتنافس عليها جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يؤثر سلبياً في قيام المدارس بمهامها المنوطة بها بشكل أمثل يتناسب مع ما يطمح إليه من المجتمع (سليمان، 2016).

ويفيد تقرير نشرته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن أهمية دراسة تمويل التعليم في ظل الأزمات الاقتصادية التي تؤثر على العديد من دول العالم، وفي ظل التنافس بين التعليم وبين القطاعات الخدمية الأخرى للحصول على نسب أكبر من ميزانية الدولة. ومن ثم، طالب العديد من الباحثين في الدول المتقدمة بتعظيم العائد من الإنفاق الحكومي على التعليم، وبرفع كفاءة هذا الإنفاق. وشدد هؤلاء على ضرورة ترجمة المستوى المرتفع للجودة التعليمية إلى عوائد اقتصادية واجتماعية أعلى للنظم التعليمية (OECD, 2017).

ويوضح الدهشان (2016) المبررات التي تؤكد أهمية وضرورة تمويل التعليم فتتمثل في الجوانب التالية:

ضرورة تربوية: يمثل تمويل التعليم وتوفير الموارد المالية الكافية للمؤسسات التعليمية له ضرورة تربوية وتعليمية حتى تتمكن تلك المؤسسات من القيام بأنشطتها وأدوارها المختلفة، فقد أكدت دراسات عديدة على أن عدم كفاية تمويل التعليم في أي مجتمع، يؤثر بشكل سلبي على مخرجات التعليم وجودته، نظراً للعلاقة الطردية بين الإصلاح التربوي وتحسين المخرجات التعليمية وبين التمويل.

ضرورة اقتصادية: يتفق غالبية العاملين في المجال الاقتصادي والتعليمي على أن ما يعكس أهمية وضرورة تمويل التعليم والإنفاق عليه، أن التعليم يعد نوع من أنواع الاستثمار حيث يؤدي إلى فوائد اقتصادية، كما يؤدي إلى زيادة في ثروة الأمم في المستقبل، وهو عامل حاسم في التنمية الاقتصادية، فالتعليم نوع من الاستثمار في رؤوس الأموال التي تنفقها الحكومات على التعليم، إنما هي نفقات استثمارية تجنى ثمارها مستقبلاً أضعافاً كأي مشروع استثماري آخر.

ضرورة اجتماعية: إن تمويل التعليم وتوفير الموارد المالية الكافية للصرف على أنشطته المختلفة، يعد ضرورة اجتماعية نظراً لما يسهم به التعليم من أدوار اجتماعية لها بالغ الأثر في الفرد والمجتمع، حيث يكسب الأفراد مهارة الممارسة الصحيحة لحقوقهم وواجباتهم ويساعدهم على الاستفادة من الخدمات الاجتماعية، كما ينمي لديهم الاتجاهات الصحيحة التي تؤثر بشكل مباشر في حياتهم، وتحسن الأحوال الصحية والنهوض بمكانة المرأة ومشاركتها في التنمية.

ضرورة سياسية: التعليم اختيار سياسي في المقام الأول، وهو ما يؤكد ارتباط سياسة تمويل التعليم بفلسفة الدولة وتوجهاتها، وبالتالي مدى توزيع موارد الدولة ونصيب التعليم بها.

فتمويل التعليم يعد ضرورة سياسية انطلاقاً من أنه يسهم بصورة واضحة في تحقق تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع من خلال إتاحة الفرصة التعليمية لجميع أفراد المجتمع القادرين اقتصادياً وغير القادرين اقتصادياً.

ومما سبق يتضح أهمية دراسة موضوع تمويل التعليم؛ لإعداد الكوادر القادرة على وضع الخطط واستغلال الموارد المالية والبشرية المتاحة وضعها في مكانها المناسب، لضمان حسن استخدامها لتحقيق أكبر قدر منها لتحقيق أهداف التعليم التي تسعى الدولة لها، والاستخدام الأمثل لهذه الموارد لتقليل هدرها وتطويرها لإصلاح عملية التعليم وتوفير اللازم للوصول إلى سد احتياجات مؤسسات التعليم لإعداد كوادر تمتلك المهارات والتدريب اللازم لتحقيق التنمية الشاملة لمجتمعاتهم.

أوضاع تمويل نظام التعليم

يعد التمويل من أهم التحديات التي تواجه أنظمة التعليم في العديد من دول العالم، وبخاصة تلك التي تمر بأزمات اقتصادية. وتتعدد أساليب التعامل مع هذه القضية، حيث ينظر البعض من منظور اقتصادي في سياق المعايير الاقتصادية للعولمة. وهنا يكون الحديث عن ضرورة ترشيد المجانية والتوسع في التعليم الخاص والأجنبي بما يعنى تخلى الدولة عن كامل مسئوليتها عن التمويل الحكومي. وقد ينظر البعض الآخر إلى القضية من منظور اجتماعي ثقافي وطني، وهنا يكون الحديث عن ضرورة زيادة الأنفاق الحكومي، ومسئولية الدولة عن التوسع في نظام التعليم وتلبية الطلب الاجتماعي المتزايد عليه، وتوفير فرص العمل للخريجين، وتأكيد العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية بين كل ابناء المجتمع. وقد يرى البعض الثالث ضرورة العمل المشترك بين الحكومة والقطاع الخاص والمشاركة الشعبية في تحمل مسئولية تدبير الموارد المالية اللازمة للإنفاق على التعليم والتوسع فيه (الحوت، 2015).

أساليب تمويل التعليم

تختلف الأساليب التمويلية تبعاً لاختلاف النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وفلسفة المجتمع، وبالرغم من اختلاف الأساليب من دولة إلى أخرى يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مصادر رئيسية، كما ذكرتها الحربي (2017):

التمويل العام: هو المصدر التقليدي لتمويل التعليم، وهو أن تتحمل الدولة تمويل التعليم ودفع كامل تكاليف العملية التعليمية من خلال ميزانيات محددة.

التمويل الخاص: هو أسلوب من أساليب التمويل تتمثل في تحمل المجتمع دفع تكاليف تعليمهم عن طريق دفع الطلاب رسوم للخدمات التي يحصلون عليها من المؤسسات التعليمية.

التمويل المختلط: هي صيغة تمويلية تجمع بين التمويل العام والتمويل الخاص للتعليم، بحيث تتكفل الدولة أو المجتمع بمؤسساته بتوفير الخدمات التعليمية مع قيام الأفراد بدفع رسوم معينة لقاء هذه الخدمات.

مصادر تمويل التعليم

لعله من الطبيعي التعرف على الموارد المخصصة للتعليم وأنماطها عموماً، والمدارس خصوصاً؛ بقصد تحديد مصادرها، واكتشاف أوجه الخلل الحالية في تخصيص الموارد المالية لمختلف مراحل التعليم وأنواعه، ورصد العوامل المسؤولة عن زيادة المصاريف، مع الإشارة إلى مزايا وعيوب كل نمط، وأثر كل منهما على التعليم؛ بما من شأنه التزود بخلفية فكرية تمكن من كيفية إنفاقها على أوجه الاستخدامات واستثمارها الأمثل، ومعرفة نقاط القوة والضعف فيها، ومن النظر إلى خيارات المستقبل للتنبؤ بإمكانية زيادتها في الأمدين البعيد والقريب وتقسم إلى (محمد، 2012):

المصادر الأساسية:

تمويل الحكومة المركزية (الميزانية المخصصة للتعليم): يتم ذلك من ميزانية الدولة، وتتفق جميع دول العالم على تمويل التعليم الأساسي والإلزامي يجب أن يكون من الميزانية العامة (عبابنة،2015).

وتتكون الميزانية عادة من بنود متعددة يمكن إدراجها تحت قسمين كبيرين:

أ. التكاليف الرأسمالية أو النفقات الثابتة وهي تشكل تكاليف الأراضي والمباني والمعدات والأدوات والتجهيزات والأثاث.

ب. التكاليف والنفقات الدورية وهي تشمل مرتبات المعلمين والإدارة والإيجارات وتكاليف المياه والنور والصيانة (عزوز وعبد الرؤوف، 2009).

ومن الأهمية بمكان أن تنفق الحكومات حصة كافية من الميزانية المحلية الشاملة في التعليم الجيد لجميع المواطنين. وهناك إجماع واسع داخل المجتمع الدولي بتوفير ما لا يقل عن 20% من ميزانيتها الإجمالية أو 60% من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم. ومع ذلك، توفر العديد من البلدان أقل من ذلك بكثير، مما يؤدي إلى تردي الجودة. والسعي لاسترداد التكاليف من مكان آخر وترك بعض أجزاء من التعليم دون تمويل. وبطبيعة الحال، فالكيفية التي يتضمن خلالها تخصيص الأموال تعد ذات أهمية قصوى، وعلى المجتمع المدني أن يلعب دوراً نشطاً في مناصرة توفير

مخصصات كافية للفئات المهمشة والتي غالباً ما يتم تجاهلها أثناء عمليات إعداد الميزانية، وعلى المجتمع المدني أيضاً محاسبة الحكومات على التزامها وضمان إنفاق الأموال وفقاً للميزانية (ووكر وومو، 2016).

القروض: وهي قروض داخلية وخارجية تحصل عليها الحكومات أو المؤسسات التعليمية، مثل قروض مشاريع تعليمية معينة أو مشاريع قائمة، مثل مشاريع محو الأمية أو تطوير التعليم المهني، وغالباً ما تكون المشاريع الخارجية مشروطة وبخاصة من البنك الدولي. أما القروض الداخلية فتكون من قطاع الأعمال المحلي، وقد تكون مقدمة مباشرة للطلبة غير القادرين على تمويل تعليمهم بأنفسهم (عبابنة، 2015).

ويرى الرشدان (2008) أن القروض هي أحد العناصر الرئيسية لتمويل التعليم إلا أنها لا تعار اهتماماً كافياً أكثر الأحيان رغم تغير نظرة الناس إلى التربية والتعليم واعتبارها استثماراً مجزياً لا مجرد خدمة استهلاكية تقدم للمواطنين

الضرائب العامة: والتي تمثل أهم إيرادات الميزانية الحكومية في معظم الدول والتي تتأتى من حصيلة الضرائب، سواء كانت ضرائب مباشرة، يتحملها من تفرض عليها الضرائب، وتفرض على ممارسة النشاطات الاقتصادية، ومنها الإنتاجية، وتعتمد حصيلة الضرائب المباشرة هذه على القدرة الضريبية المرتبطة بحجم الإنتاج القومي والدخل القومي والذي تمثله الدخول الفردية الناجمة عن المساهمة في الإنتاج القومي (خلف، 2006).

ولا شك أن الأموال الناجحة عن ضرائب الدولة تشكل المصدر الأساسي لتمويل التعليم في معظم بلدان العالم غير أن هذه البلدان تتفاوت تفاوتاً كبيراً في الشكل الذي يأخذه تمويل التعليم من الضرائب العامة، وقد بين استبيان قامت به منظمة اليونسكو ومكتب العمل الدولي عام 1955 أن هناك إشكالات ثلاثة يأخذها تمويل التعليم فيها عن طريق الضرائب تكاد تتوزع بينها توزيعاً عادلاً وهذه الأشكال هي:

1- التمويل عن طريق الحكومة المركزية.

2- التمويل عن طريق الحكومة المركزية والسلطات المحلية معاً (مقاطعات، محافظات، لجان مدرسية، بلديات) بنسب تختلف باختلاف البلدان.

3- التمويل عن طريق الإدارة المركزية أو الاتحادية والسلطات الإقليمية (الولايات، المحافظات، الأولوية) والسلطات المحلية (عزوز وعبد الرؤوف، 2009).

المصادر الثانوية:

وبطبيعة الحال هناك العديد من التجارب والأساليب الجديدة التي سمحت بتعبئة موارد إضافية غير تقليدية للتعليم، حيث تسعى مؤسسات التعليم في معظم بلدان العالم إلى زيادة الموارد المالية للتعليم من خلال تنمية الأوعية المالية الرسمية والشعبية والخاصة التي من شأنها رفع ميزانية المدارس وذلك على النحو الآتي:

فرض رسوم دراسية على التلاميذ والطلبة: حيث سلكت المؤسسات التعليمية، -خاصة في البلاد الفقيرة التي لا تستطيع زيادة ميزانية التعليم- إلى فرض رسوم دراسية على التلاميذ، ولكن بمعالجات حكيمة تعفي التلاميذ الفقراء، أو تكون رمزية؛ حتى لا تتعارض هذه الرسوم، وتخل بمبدأ مجانية التعليم بين النشء والشباب، والفئات والمناطق، وحتى لا تصبح مجانية التعليم مجالاً للسخرية، بمعنى يستفيد منها أبناء الميسورين على حساب أبناء الفقراء؛ مما قد يؤدي إلى تدهور التعليم في كلتي الحالتين، وانخفاض أثره في حياة الدارسين (محمد، 2012).

أقساط التعليم الخاصة: وتدفع مقابل تعليم الطلبة في مؤسسات التعليم الخاصة (عبابنة، 2015).

التمويل الخارجي: يجب تخصيص التمويل العام لنظم التعليم من قبل الدول، هناك حاجة أيضاً للمساعدات الخارجية لدعم تطوير التعليم في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض. ويجب أن تحترم المساعدات وغيرها من أشكال العون الخارجي للتعليم الأولويات الوطنية. ويجب أن تكون قابلة للتنبؤ بها، وتقديمها بهدف دعم البلدان لوضع إطار للتمويل المحلي المستدام (ووكر وومو، 2016).

حيث يمثل اللجوء للمساعدات الأجنبية ضرورة بالنسبة لتلك البلدان التي تواجه صعوبات كبيرة في تمويل التعليم من خلال مواردها الوطنية. ويتطلب هذا النوع من التمويل التنسيق بين المصادر المختلفة وإدراج هذه الموارد ضمن السياسيات الوطنية لتطوير أنظمة التعليم (كافي، 2017).

أشكال تمويل التعليم:

في الفترة الأخيرة تزايدت النفقات التعليمية وعمليات الإصلاح التربوي مما أدى إلى زيادة الأعباء المالية على ميزانية الدولة، مما استدعى الحاجة إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة ومن هذه الأشكال ما يلي:

التمويل الذاتي: (التمويل من قبل المؤسسات التعليمية) إن تزايد النفقات التعليمية ومحدودية الإمكانات المتوافرة لدى المجتمع والأفراد في توافر موارد حالية إضافية لتلبية الحاجات المتزايدة في مجال الإنفاق على التعليم قد أدى إلى البحث عن بعض الوسائل والأساليب التي قد تخفف من الأعباء المالية التي يتحملها المجتمع والأفراد، ومن هذه الوسائل لجوء بعض المؤسسات التعليمية إلى تطوير نشاطات تعليمية إنتاجية، أي نشاطات تحقق منافع مادية تعين المؤسسة في تحقيق الحاجة للموارد المالية الضرورية لتسيير نشاطاتها إضافة للأهداف التعليمية (سلامة، 2010).

الوقف الخيري: هناك دول تخصص أراضي من ممتلكات الأوقاف، من أراضي وعقارات الدولة تقام عليها المدارس، وأحياناً في صورة نفقات من عائدات تلك الممتلكات (محمد، 2012).

حيث توجد الجامعات الوقفية بشكل كبير في تركيا، وتعد الأوقاف أحد مصادر تمويل بعض الجامعات العربية كالأزهر، والجامعات السعودية كأوقاف جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز، إلا أن الملاحظ هو التوجه نحو الأوقاف التعليمية في العالم الإسلامي لتمويل التعليم العالي، في مقابل ضعف الاهتمام بأوقاف تمويل التعليم العام (المنقاش والسالم، 2017).

وفي المغرب لا بد أن نعود ونبدأ بالقرويين، المؤسسة العلمية والتعليمية (جامعة القرويين). فهذا أقدم نموذج وأعظم نموذج للدور العلمي والتعليمي للوقف بالمغرب، بل هو أحد أقدم النماذج وأعظمها في العالم الإسلامي كله (الريسوني،2014).

وأشار (عبد الرحيم، 2019) أنه على الجانب الآخر شهدت عديد من المجتمعات الأخرى خاصة في أوروبا وأمريكيا نموّاً مطردّاً في الأعمال الخيرية والأنشطة التطوعية المشابهة على مدى القرنين التاسع عشر والعشرين، وتطورت تلك الأنشطة في شكل عدد من الصيغ التنظيمية ومن أهمها:

- **صيغة "المؤسسة الخيرية" Foundation**

تشبه هذه الصيغة معنى الوقف الإسلامي، حيث تقوم على حبس أموال معينة أو عقارات أو منقولات للإنفاق من ريعها في منافع عامة لا تستهدف الربح كالمعاهد التعليمية أو المستشفيات.

- **صيغة "الإئتمان" The Trust**

وتعنى أن يضع الشخص ماله أو جزء منه في حيازة شخص يسمى "الأمين" أو في حيازة أكثر من شخص يتكون منهم "مجلس أمناء"، والذي يقوم بتوظيف هذا المال واستثماره إما لصالح الأهل فيسمى استئمان "أهلي" أو لتحقيق فائدة عامة ويسمى بالاستئمان "الخيري".

المدرسة المنتجة: فكرة المدرسة المنتجة من أبرز الاتجاهات الحديثة في تمويل التعليم فمن خلالها يتم التحول من النمط الأحادي للتمويل إلى النمط المتنوع المصادر للتمويل، حيث تمثل المدرسة المنتجة مصد تمويل ذاتي بجوار التمويل الحكومي، فعلى افتراض أن استخدام المدرسة لإمكاناتها المادية والبشرية وتحويلها إلى مواقع إنتاج مع استمرارها في تقديم خدماتها التعليمية، يوفر بعض المصادر المالية التي يعجز التمويل الحكومي عن تغطيته، وهذا ما أكده خبراء اقتصاديات التعليم على أن التعليم يقوم على ركيزتين هما أن التعليم إنتاج واستثمار(محمد، 2012). وهي تجديد تربوي يستوجب إعادة صياغة العملية التعليمية لتتحول من تعليم ينمي ثقافة الاستهلاك إلى تعليم يرسخ ثقافة الإنتاج والادخار واكتساب مهارات الإبداع والابتكار والتميز، وهي فكرة تتناغم مع معطيات

العصر ومتطلباته، ولكي تحقق المدرسة المنتجة أهدافها، فلا بد لها من إدارة على قدر كبير من الاستقلال الذاتي والذي يسمح بالمرونة الإدارية، ومنحها الصلاحيات اللازمة للقيام بالمشروعات والأنشطة الإنتاجية، والفاعلية، والشراكة مع المجتمع المحلي، والاندماج مع مواقع العمل والإنتاج (أحمد، 2015).

المشاركات المجتمعية: وهو ما يساهم به القطاع الخاص من مؤسسات وشركات وهيئات وجمعيات وأفراد من أموال نقدية أو عينية وتأخذ أشكالاً متعددة مثل:

1- التمويل المالي المباشر عن طريق ضرائب تدفعها الشركات أو المواطنون ويستفاد منها في الحصول على التجهيزات واللوازم المدرسية أو لدفع جزء من مرتبات المعلمين أو لصيانة مدرسة.
2- المشاركة عن طريق التبرع النقدي أو بأرض أو بناية أو تقديم تجهيزات أو مختبرات أو تأثيث مدارس أو وسائل تعليمية وأدوات رياضية.
3- المشاركة في الأعمال الإنشائية أو صيانة الأجهزة أو مشاركات تطويعية في برامج محو الأمية وتعليم الكبار (عزوز وعبد الرؤوف، 2009).

الاستثمار: وهي الاستثمارات الاقتصادية التابعة لمؤسسات التعليم، حيث تستمد مؤسسات التعليم جزء من تمويلها من هذه الاستثمارات والتي غالباً ما تكون في نشاطات مرتبطة بالتعليم مثل المطابع أو مصانع المنتجات المدرسية ومعدات المعامل والمواد ذات الصبغة التعليمية كالورق والكتب والأثاثات المدرسية وغيرها. كما أن هناك صوراً أخرى من صور الاستثمار ففي بعض البلدان تلجأ الدولة إلى أن تقوم بتعليم الطالب مقابل أن يقوم هذا الطالب بعد التخرج بتقديم مبلغٍ ثابتٍ مقابل تعليمه أو قيمة عينية عبارة عن خدمة للدولة لعدد من السنين (مصطفى، 2015).

وهناك العديد من المجالات التربوية كالمسرح ومعارض الكتب ومعارض التربية الفنية وأندية الإنترنت واستثمار الملاعب والمرافق ونحو ذلك من المجالات الاستثمارية التربوية التي يمكن استخدامها لتحقيق بعض العائدات المادية التي تدعم الميزانيات التربوية (حربي، 2017).

الكوبونات التعليمية: "هي عبارة عن شهادات رسوم دراسية تصدر من قبل الحكومة ويعاد صرفها من قبل المدارس التي يختارها الطلبة، ثم يضيف أن الكوبون التام يشمل كلاً من المدارس الحكومية والخاصة. ومن التعريف السابق نجد أن تمويل التعليم بالكوبونات التعليمية ما هو إلا شكل من أشكال تمويل التعليم، تتكفل به الحكومة، لكن من خلال دفعها لمصروفاته للمستهلك لخدمته بشكل كوبونات تمنح للوالدين أو الطلبة أنفسهم، أو باسمهم، وتكون قابلة للصرف من قبل المدارس التي يختارونها بأنفسهم" (حسين وآدم، 2018).

تفعيل مساهمة القطاع الخاص: لتغيير الاعتقاد السائد بأن التعليم هو مسؤولية حصرية للحكومات لا بد أن تتوجه السياسات الاجتماعية إلى إسناد أدوار رئيسية للقطاع الخاص، ويتثمل ذلك في إيجاد وتطوير صناعات استثمارية في مختلف المجالات منها التعليم؛ لذا لا بد من مؤسسات القطاع الخاص أن تتخذ من الترتيبات ما يوفر لها المناخ الملائم لتطوير هياكلها الاقتصادية بما في ذلك أمر إعداد القوى البشرية التي تحتاج إليها المؤسسات (حربي، 2017).

وذكر رفاعي (2008) عدة مرتكزات تعتمد عليها البدائل المتعددة لمصادر تمويل التعليم ومنها:

- التمحور حول التوسع اللامركزي في إدارة تمويل التعليم.
- الاعتماد على الضرائب في تمويل التعليم من خلال الضرائب العامة أو فرض ضرائب خاصة لصالح التعليم.
- توفير فرص المشاركة المجتمعية لتمويل التعليم والإنفاق عليه.
- إعادة توزيع الموارد المالية المخصصة للإنفاق على التعليم.
- السماح للمنظمات والمؤسسات غير الحكومية وغير الربحية بإنشاء مشروعات تعليمية.

أسباب ضعف كفاية التمويل للتعليم والمعوقات التي تواجهه:

تشير احصائيات منظمة اليونسكو المتعلقة بتمويل التعليم، على أن ما تنفقه الدول العربية على التعليم وما يتم تخصيصه من الناتج القومي الاجمالي، أو ما يتم رصده في العديد من الدول، يقل كثيراً من عما يتم تخصيصه أو رصده في العديد من الدول المتقدمة كاليابان وأمريكا واستراليا وسنغافورة وكندا حيث تشير الاحصائيات في غالبية الدول العربية باستثناء دول الخليج العربي بين (2%-5%) في حين تزيد هذه النسبة عن (10%) في العديد من الدول المتقدمة يضاف إلى ذلك أن ما يتم رصده في الموازنات العامة للدول العربية لأغراض التعليم باستثناء دول الخليج العربي، يقل عن نسبة (10%) من الموازنات العامة للدولة، في حين تتراوح هذه النسبة في العديد من الدول بين (20%-25%) من الموازنات العامة للدولة (سلطان وخضر، 2010).

حيث إن تمويل التعليم والانفاق عليه أصبح يشكل عبئاً كبيراً على كاهل بلدان العالم، الأمر الذي جعل المختصين يقومون بدراسات واسعة لإيجاد حلول لمشكلة التمويل دون التضحية بالمستوى التربوي المطلوب. وتعزى أسباب الزيادة في نفقات التعليم إلى العوامل التالية:

- تزايد الطلب على التعليم النظامي: بسبب تزايد أعداد كل من السكان والطلبة وزيادة معدلات الالتحاق في التعليم.
- انتشار برامج التعليم غير النظامي.
- التمويل المترتب على الإصلاح التربوي (عبابنة، 2015).

وهناك مجموعة من الحقائق مرتبطة بقضايا تمويل التعليم والتحديات والأزمات التي يواجهها هذا القطاع في مجال التمويل، ويمكن تلخيص عدد من هذه الحقائق فيما يلي:

- إن الدول وخاصة النامية منها قد وصلت إلى المستوى الأعلى في الإنفاق على التمويل ولا يمكن لها بأية حال من الأحوال زيادة المخصصات لهذا القطاع من الموازنات العامة للدولة.
- أن الضغط والطلب الاجتماعي على التعليم العالي تزداد نتيجة لعوامل سكانية وديمغرافية معروفة.

- أن مفهوم المجتمع بكامله (القطاع العام والخاص) في تمويل التعليم قد ترسخ بشكل كبير.
- إن التوجه نحو الخصخصة سيؤدي إلى تقليص الدور الحكومي بالنسبة للتعليم العالي في النواحي التمويلية والتوظيفية وتمويله إلى القطاع الخاص الذي سيكون أكبر مستفيد من خدمات التمويل العالي (عزوز وعبد الرؤوف، 2009).
- عوامل اقتصادية:

- ارتفاع المستوى العام للأسعار.
- ارتفاع تكاليف المواد التعليمية.
- ارتفاع أجور ومرتبات العاملين (صلاح الدين، 2016).

ويعتبر التمويل من التحديات المهمة التي تواجه التعليم بوصفه مشكلة كبرى تعاني منها العديد من الدول نظراً لحاجة التعليم لمزيد من التمويل لتوفير تعليم جيد (بيومي، 2017).

وبشكل عام يواجه التعليم معيقات وقيود تمويلية تحد من كفاءته وتضعف من جودة مخرجاته وإمكانية تطوره، في ظل زيادة الطلب عليه والرغبة في توفيره بجودة عالية وهي:

- أبرز تلك القيود وأشدها تأثيراً في مسيرة التعليم هي محدودية مصادر التمويل وانخفاض كفاءة تخصيصها على مكونات العملية التعليمية الأمر الذي يعيق إمكانية تطوير التعليم وتحسين جودة مخرجاه (جوهر، صيام وسليمان،2018).
- محدودية الموارد التمويلية من الخزينة العامة للدولة: هناك ضغط كبير على الموارد العامة للدولة، مع اعتماد الموازنة على قاعدة موارد محددة تتمثل في عائدات النفط والضرائب والرسوم الجمركية بصفة رئيسية، وبالتالي فإن الموازنة العامة للدولة غالباً ما تعاني من عجز مالي متكرر يعكس محدودية الموارد المتاحة في ظل تعاظم الاحتياجات المختلفة لمؤسسات الدولة وجهازها الإداري (الحربي، 2017).

- محدودية التمويل الخارجي: ضعف التمويل الخارجي ومحدوديته سواءً كان منحاً أو قروضاً، ويعود ذلك إلى الطبيعة الخاصة للتمويل الخارجي الذي يخضع لتقلبات يصعب السيطرة عليها، كما أنه يعد مورداً ثانوياً مؤقتاً يرتبط بشروط محدودة (الرشدان،2008).

- ضعف مشاركة القطاع الخاص: لا يزال إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم غائباً أو يكاد معدوماً باستثناء بعض الحالات الفردية المؤقتة كإسهام بعض رجال الأعمال في تمويل بعض المدارس أو الاشتراك في الإسهام في بعض مؤسسات التعليم الجامعي (حكيم، 2011).

وذكر الوزرة (2019) أن هناك مشكلات أخرى لضعف تمويل التعليم منها:

قلة اهتمام قائد المدرسة بزيادة وتنويع مصادر التمويل للمدرسة، وضعف أنظمة ولوائح تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس، وقلة الصلاحيات الممنوحة من وزارة التعليم لقادة المدارس، وقلة البرامج التدريبية في مجال التمويل الذاتي للمدارس، وضعف الوعي بأهمية التمويل الذاتي للمدارس، وقلة العوائد المتوقعة مما يسهم في عزوف المستثمرين، مع محدودية الفرص الاستثمارية في المدارس الحكومية.

ويترتب على مشكلة تمويل التعليم العديد من المشكلات الأخرى والتي تتمثل في الحد من التوسع في مؤسسات التعليم وضعف القدرة على مواجهة الطلب المتزايد على التعليم قبل الجامعي والأزمات الاقتصادية التي تعيشها الكثير من الدول، هذا بالإضافة إلى التضخم وارتفاع كلفة الطالب والتوسع الكمي الهائل في المدارس وما يلزمه من زيادة في النفقات وزيادة في الموارد المطلوبة لتحديث المدارس وصيانتها وتجهيزها بأحدث الأجهزة والمعامل التي تساير التقدم العالمي في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية (بيومي، 2017).

تجارب في تمويل التعليم

تمويل التعليم في فلسطين:

بلغت موازنة وزارة التربية والتعليم العالي (1,041,890,000) دولار، موزعة على الموازنة التشغيلية والموازنة التطويرية مقسمة على البرامج السبعة (رياض الأطفال، التعليم الأساسي، التعليم الثانوي، التعليم المهني، التعليم غير النظامي، الحوكمة والإدارة، التعليم العالي). حيث بلغت تكلفة الطالب المقدرة في العام 2018 (1,314) دولاراً (وزارة التربية والتعليم العالي، 2018).

وتقسم مصادر تمويل الموازنة التطويرية لوزارة التربية والتعليم العالي إلى تمويل خارجي نسبته 85%، وتمويل محلي نسبته 3.9%، وتمويل وزارة المالية بنسبة 69.744%.

ويتم توزيع الموازنة التطويرية حسب المنطقة الجغرافية حيث تأخذ الضفة الغربية نسبة 69.01%، والقدس بنسبة 18.76%، وتأخذ غزة نسبة 12.23%.

تمويل التعليم في الولايات المتحدة الامريكية:

تختلف المبالغ التي توزع على الهيئات المحلية للإنفاق على شئون التعليم باختلاف الولايات، كما تختلف طرق توزيعها. فبعض الولايات تدفع من خزانتها أكثر من نصف المبالغ التي تحتاجها المدارس، في حين ان البعض الآخر لا يدفع أكثر من 50% من المبالغ. ومن المسائل التي كانت محوراً للأخذ والرد في عشرات السنين الأخيرة السؤال التالي وهو: ما الدور الذي ينبغي أن تقوم به الولاية فيما يتعلق بالإنفاق على شئون التعليم. وقد حلت هذه المسألة في الربع الأخير من القرن الماضي وكان أكثر الولايات نجاحاً هي التي اتبعت النظام التالي. يصدر تشريع الولايات قراراً يحدد بموجبه الحد الأدنى للمبلغ الذي يجب إنفاقه على كل طفل سجل اسمها في مدارسها. وتكل كل وحدة في الولاية بفرض ضريبة محلية على العقارات يسد عائدها المالي جانبًا من نفقات التعليم ثم يحسب الفرق بين المبلغ الذي يجمع من الضرائب المحلية وبين النهاية ضرائب العامة التي تفرضها الولاية أما الأشكال أو النماذج التي يتم بها تمويل المدارس في الولايات المتحدة فهي كما يلي:

هناك بعدان رئيسيان لنموذج التمويل المدرسي في الولايات المتحدة الامريكية هما: بعد التحديد والتعيين، وبعد مصدر الدخل. ويشمل بعد التحديد والتعين السكان المستهدفين الذين ستقدم إليهم خدمات التعليم، أي البرامج والخدمات والتسهيلات التي توفر للسكان المستهدفين، وحساب

تكاليف وحدة البرامج التي ستمول، وتحديد الامكانيات والجهود المحلية التي ستؤخذ بعين الاعتبار عند تقديم الولاية للإعانات المالية (الرشدان، 2008).

تمويل التعليم في مصر:

"يعتبر التمويل الحكومي في مصر المصدر الرئيسي لتمويل التعليم بصفة عامة، حيث تشكل مساهمته حوالي 98% من إجمالي تمويل التعليم بمراحله المختلفة، أما باقي النسبة وهي2% فتتمثل في التمويل من خلال المنح والقروض الموجهة للأغراض التعليمية، بجانب موارد صندوق ودعم المشروعات التعليمية. ويواجه تمويل التعليم ما قبل الجامعي في مصر مشكلة عجز الموارد المالية المتاحة وعدم تقديم الدعم المالي المناسب لتقديم الخدمة التعليمية بالمستوى الملائم وفقاً للمعايير والمواصفات الدولية" (بيومي،2017).

تمويل التعليم في ماليزيا:

أولت الحكومة عناية خاصة بالتعليم، خاصة التعليم الأساسي والفني، واستخدمت اعتمادات مالية كبيرة في مجالات العلوم والتقنية، حتى المجالات الإنسانية تم دعمها أيضاً بواسطة القطاع الخاص، وتم استقدام خبرات أجنبية في كافة مستويات التعليم العالي والتقني لتلبية احتياجات سوق العمل المحلية، وهو ما ساهم في رفع مهارة قوة العمل التي أصبحت من المزايا التفضيلية للاقتصاد الماليزي، ويمكن رصد أهم السياسات التعليمية التي انتهجتها الحكومة الماليزية، وتكلفتها الاقتصادية والنتائج المثمرة التي حققتها هذه السياسات على مدى العقود الماضية حيث التزمت الحكومة بمجانية التعليم الأساسي حيث حرصت الإدارة الماليزية منذ أن أخذت البلاد استقلالها في 1957م على تقديم خدمات التعليم الأساسي مجانًا (إحدى عشرة سنة) وبلغ دعم الحكومة الاتحادية لقطاع التعليم ما يصل في المتوسط إلى 20.4% سنويًا من الميزانية العامة للدولة، بينما زادت النفقات العامة على التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي من 2.9% عام 1960 إلى 5.3% عام 1995، ومن ثمار هذا الاستثمار السخي أن عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة وصل في العام 2000 م حوالي 93.8% من جملة السكان مقارنة بـ53% عام 1970، وهي من النسب العالية في العالم، وأن حوالي 99% من الأطفال الذين بلغوا العاشرة من أعمارهم قد قُيدت أسماؤهم بالمدارس، و 92% من طلاب المدارس الابتدائية انتقلوا إلى الدراسة في المراحل الثانوية، وكنتيجة منطقية للدعم والتسهيلات الكبيرة التي تقدمها الدولة فإن إلزامية التعليم أصبحت من الأمور التي لا جدال فيها، ويعاقب القانون الماليزي اليوم الآباء الذين لا يرسلون أبناءهم إلى المدارس (عاشور، قويدر، 2010).

ثانياً: الدراسات السابقة

يتم في هذا الجزء عرض لعدد من الدراسات السابقة المتعلقة بمعوقات التمويل المدرسي وسبل التغلب عليها، وقد قامت الباحثة بتصنيفها وترتيبها حسب التسلسل الزمني لها من الأحدث إلى الأقدم وفيما يلي عرض لهذه الدراسات التي وقفت عليها الباحثة:

الدراسات العربية

أجرى الوزرة (2019) دراسة عنوانها "واقع تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية بمدينة الرياض من وجهة نظر قادتها". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية بمدينة الرياض من وجهة نظر قادتها، والوصول إلى المعوقات التي يمكن أن تحد من التمويل الذاتي، وتقديم بعض المقترحات التي يمكن أن تسهم في تنويع مصادر التمويل الذاتي في هذه المدارس. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، حيث تم تطبيق أداة الدراسة وهي الاستبانة على مجتمع الدراسة الذي تكون من قادة مدارس البنين الثانوية الحكومية والبالغ عددهم (127) قائداً. وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج، منها: أن المتوسط العام لمحور واقع تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الثانوية الحكومية بمدينة الرياض كان (3.18-5.00)، وهو متوسط يشير إلى خيار "موافق إلى حد ما". وقد اتضح من دراسة الواقع أن أفراد الدراسة مهتمون بتنويع مصادر التمويل الذاتي لمدارسهم، حيث حصلت العبارة: (أهتم بزيادة وتنويع مصادر التمويل الذاتي لمدرستي) على أعلى متوسط حسابي. وفيما يتعلق بمحور المعوقات، فقد بلغ المتوسط العام (4.09-5.00)، وهو متوسط يشير إلى خيار "موافق". وبيّن أفراد الدراسة أن أبرز هذه المعوقات هو: (كثرة الأعباء الإدارية لقائد المدرسة). بينما بلغ المتوسط لمحور المقترحات التي تساعد على تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الثانوية الحكومية بمدينة الرياض (4.43-5.00)، وهو متوسط يشير إلى خيار "موافق بشدة" على أداة الدراسة. أما أهم المقترحات من وجهة نظر أفراد الدراسة، فقد كان: (تقديم حوافز مادية ومعنوية للقادة المتميزين). وبناءً على هذه النتائج، فقد قدم الباحث عدداً من التوصيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

أما الحوت (2019) فقد أجرى دراسة عنوانها "تمويل التعليم الجامعي في ضوء التحولات الاقتصادية: دراسة تحليلية". هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع تمويل التعليم الجامعي في ضوء التحولات الاقتصادية خلال الفترة (2010-2017)، وفي سبيل تحقيق ذلك يسعى البحث إلى تحليل واقع تمويل التعليم الجامعي في نفس الفترة، وتحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي في مصر، وتشخيص أثر التحولات الاقتصادية على التمويل الجامعي في الفترة ذاتها. وتم استخدام المنهج الوصفي في

وصف وتحليل واقع تمويل التعليم الجامعي في ضوء التحولات الاقتصادية خلال الفترة (2010-2017).

وجاءت نتائج البحث بأن القيمة الحقيقية للإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي (موازنة التعليم الجامعي)، منخفضة جداً، وفي تراجع مستمر بدلاً من اكتسابها قوة نحو الزيادة، كما جاء تمويل التعليم الجامعي كنسبة من الموازنة العامة للدولة منخفضاً بدرجة كبيرة، ومتجهاً نحو التناقض بشكل مستمر؛ وهو ما يتضارب مع تعهدات الحكومة في دستور 2014، كما أن تمويل التعليم الجامعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، جاء منخفضاً بشكل ملحوظ. كما أن القيمة الحقيقة لنصيب الطالب؛ جاءت متدنية جداً ولا تتناسب مع المعدلات العالمية.

وأجرى مجدي (2018) دراسة عنوانها "مصادر تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر: دراسة تحليلية". هدفت الدراسة إلى التعرف على مصادر تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر وكيفية الاستفادة منها لخدمة العملية التعليمية وذلك من خلال التعرف على مصادر تمويل التعليم. والكشف عن مصادر جديدة للتمويل، والوقوف على واقع تمويل التعليم في مصر، وتم استخدام المنهج الوصفي.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث تقليل الهدر في النفقات الحكومية من خلال إتباع أساليب حديثة في بناء المدارس من خلال إنشاء المدارس بنظم وتصميمات جديدة وتوظيف الخبرات في التصميم والتنفيذ وتجهيز المدارس، وإمكانية الوصول للمناطق النائية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة في التدريس بما يعمل على تخفيض الكلفة التدريسية.

وفي دراسة الحربي (2017) وعنوانها "تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية: تحديات وبدائل". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تمويل التعليم العالي والعام في عدد من دول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، وواقع تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية، مع وضع حلول لمشكلات التمويل، وبدائل مقترحة لتمويل التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب دول منظمة التعاون، تم استخدام المنهج الوصفي.

وتم التوصل إلى النتائج بضرورة الاهتمام بشكل واضح وصريح بموضوع تمويل التعليم والإنفاق عليه، وتنفق المملكة العربية السعودية على التعليم مبالغ تُعد الأكبر في العالم معتمدة بالدرجة الأولى على الميزانية الحكومية، وتزايد إقبال الطلبة على التعليم الخاص الأمر الذي يشير إلى إمكانية إسهام القطاع الخاص في التمويل، والمدى الذي تعتمد فيه الدول العربية بما فيه المملكة العربية السعودية على الناتج المحلي (القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية) ما زال ضئيلاً إذا ما قورن بمصادر التمويل الأخرى مثل المشاركة المجتمعية أو القروض أو المنح أو التمويل الذاتي... وغيرها من المصادر.

والإنفاق على التعليم في المملكة يتزايد مما يدعو إلى النظر وبجدية في مصادر تمويل أخرى تقف جنباً إلى جنب في الإنفاق، وما زالت أكثر الأموال المخصصة للتعليم تُنفق على الإنشاء والبناء، في حيث كثير من الدول المتقدمة تعتمد في هذا الجانب على المشاركة المجتمعية أو القطاع الخاص المتمثل في كبار رجال الأعمال.

وأجرت الصالح والهيلم (2017) دراسة عنوانها "واقع التمويل الذاتي المدرسي ومعوقاته من جهة نظر الإدارات المدرسية في دولة الكويت وتصور مقترح لتطويره". هدفت هذه الدراسة إلى تعرف وجهة نظر الإدارات المدرسية الإجرائية لزيادة مصادر التمويل الذاتي المدرسي، وتعرف خطوات الإدارات المدرسية الإجرائية لزيادة هذه المصادر، والكشف عن المعوقات التي تواجه الإدارات المدرسية في زيادة مصادر التمويل الذاتي المدرسي، ومعرفة العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين قناعات الإدارات المدرسية في الحاجة إلى زيادة مصادر التمويل الذاتي المدرسي وبين الخطوات الإجرائية لها والمعوقات التي تواجهها، والتوصل إلى تصور مقترح للتمويل الذاتي المدرسي في دولة الكويت.

تم تطبيق الدراسة على عينة من المديرين والمديرين المساعدين البالغ عددهم 135 في مدارس التعليم العام موزعة على المناطق التعليمية الست في دولة الكويت، وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج بناءً على التصور المقترح وهي: تدريب مدراء المدارس ومساعديهم على مهارات التمويل الذاتي المدرسي، واستحداث وحدة مختصة بتنويع مصادر التمويل الذاتي المدرسي في مدارس

الكويت بحيث تكون تحت قيادة مدير المدرسة، وتنويع مشاريع تمويل المدرسة ذاتيا وايضاً تفعيل المشاركة المجتمعية في دعم التمويل الذاتي المدرسي.

أما دراسة المنقاش والخضير (2017) وعنوانها "التمويل المرتبط بالأداء مدخل لتمويل المدارس الحكومية السعودية: التجربة الأمريكية كنموذج". هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم التمويل المرتبط بالأداء، وشرح تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في تمويل التعليم، وبيان كيفية الاستفادة منها في تمويل المدارس الحكومية السعودية، وكذلك تحديد الصعوبات التي قد تواجه تطبيقها. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لأدبيات الدراسة عن التمويل المبني على الأداء، ومواقع الإنترنت عن التجربة الأمريكية وذلك من خلال التحليل الشامل لمحتواها. وتضمنت أبرز النتائج ان التمويل المبني على الأداء يعتمد على معايير أساسية ومعايير تحقق التميز في الأداء، كما أن كل ولاية أمريكية تستخدم صيغة خاصة بالتمويل المبني على الأداء لتتوافق مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، يضاف لها انه يمكن لوزارة التعليم السعودية تطبيق التجربة الأمريكية لتمويل المدارس الحكومية بناء على الأداء وذلك باستخدام معايير تتناسب مع ظروف البلد الاقتصادية والاجتماعية، ثم اخيراً فقد تواجه وزارة التعليم السعودية بعض الصعوبات في التطبيق بناء على طبيعة نظام التعليم لديها. واختتمت الدراسة بعدد من التوصيات والمقترحات التي تؤكد أهمية استخدام أسلوب التمويل المبني على الأداء لتحقيق جودة المخرجات التعليمية وترشيد الإنفاق الحكومي.

وأجرى سليمان (2016) دراسة عنوانها "تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية في مصر على ضوء خبرات بعض الدول: دراسة ميدانية". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية تنويع مصادر تمويل التعليم، والتعرف على المعوقات التي تحول دون تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية، والتعرف على أهم خبرات بعض الدول في مجال تنويع مصادر تمويل التعليم، والتعرف على دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة في مدارس المرحلة الثانوية بنين ونظرائهم في مدارس البنات حول المعوقات التي تحول دون تنويع مصادر التمويل، والتعرف على دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة في مدارس المرحلة الثانوية بنين ونظرائهم في مدارس البنات

حول واقع تنويع مصادر التمويل، وتقديم مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تسهم في تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية في مصر، لمساعدة المدارس على تغطية عجزها المادي والإنفاق على كافة الأنشطة والممارسات فيها.

تم اختيار المنهج الوصفي المسحي، وبلغت عينة الدراسة (103) من قيادات المدارس الحكومية في المرحلة الثانوية، واستخدمت الدراسة أداة الاستبانة.

وأوضحت النتائج أن هناك قصوراً شديداً فيما تقوم به المدارس لتنويع مصادر تمويلها بشكل ذاتي، وأن أكثر المعوقات التي تحول دون تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية في مصر (اللوائح والأنظمة لا تسمح بالحصول على أموال غير المقررة للمدرسة)، وضعف قناعة المدير بالمدرسة المنتجة في الترتيب الثاني، وبالتالي تعاني المدارس من (ضعف الإمكانيات المادية) الذي جاء في الترتيب الثالث من بين المعوقات. وأن الطلاب وأسرهم قد يمثلون عائقاً أمام مصادر التعليم الذاتي في المدارس نتيجة عدم مشاركتهم في الأنشطة خوفا من ضياع وقتهم، وتأتي مجموعة من المعوقات بمعدل أقل من المتوسط تتمثل في (قلة القاعات التي يمكن ممارسة الأنشطة الطلابية فيها) و(المعلمون غير مؤهلين للإشراف على الأنشطة الطلابية) و(الافتقار للتبرعات من المجتمع المحلي).

أما دراسة الشهراني (2016) بعنوان "مدى فعالية التمويل الذاتي بمدارس التعليم العام بمحافظة بيشة من وجهة نظر مديري المدارس": هدفت إلى دراسة واقع التمويل الذاتي في مدارس التعليم العام بمحافظة بيشة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي باستخدام استبانة طبقت على مجتمع الدراسة الذي تكون من (184) مديراً ومديرة في محافظة بيشة. وخلصت الدراسة إلى أن التمويل الذاتي يمكن أن يساعد في توفير بيئة تربوية تعليمية مناسبة، وكذلك توفير المستلزمات الضرورية للمدارس. وتوصلت إلى عدم وجود مسئولين مختصين في إدارة التمويل المدرسي، وأن هناك ضعفاً في توفير متطلبات العمل اللازم للتمويل الذاتي.

دراسة النبي (2016) بعنوان "الاتجاهات المعاصرة في تمويل التعليم بالدول المتقدمة: تمويل التعليم وفقا للمعادلات نموذجا": هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أحدث اتجاهات تمويل التعليم

في الدول المتقدمة، ويتناول البحث الراهن آلية تمويل التعليم وفقاً للمعادلات والاستفادة من هذه الاتجاهات في تطوير تمويل التعليم في جمهورية مصر العربية. واستخدم الباحث المنهج الوصفي. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: يعاني تمويل التعليم من مشكلات كثيرة، ومن هذه المشكلات: عدم كفاية الميزانيات التعليمية من الحكومة، وعدم تحقيق التمويل الحكومي لمبدأ الفرص التعليمية، والتباين الكبير بين ميزانية الإدارات التعليمية الواقعة في الأحياء الفقيرة وتلك الواقعة في الأحياء الغنية، وتساوي نصيب التلميذ من الإنفاق الحكومي بصرف النظر عن المستوى الاقتصادي–الاجتماعي له ولأسرته. ونتيجة لهذه المشكلات سعت العديد من الدول إلى تطبيق آلية تمويل التعليم وفقاً للمعادلات.

وأجرت الجريوي(2015) دراسة عنوانها "تقويم جهود مدراء ومديرات مدارس التعليم العام لزيادة مصادر التمويل المدرسي". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قناعة مدراء ومديرات المدارس التعليم العام الحكومي بأهمية زيادة مصادر التمويل، والتعرف على الإجراءات الفعلية التي قاموا بها، وسعت الدراسة إلى الكشف عن المعوقات التي تواجههم في العمل على زيادة مصادر التمويل، وهل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة تبعا للمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات، وقد طبقت الاستبانة على عينة مكونة من (29) مدير ومديرة لمدارس التعليم العام في مدينة الدلم.

وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج: حيث أبدى (79.2%) من عينة الدراسة قناعتهم بضرورة زيادة مصادر التمويل لمدارسهم، وأن المخصصات المالية من قبل وزارة التربية والتعليم غير كافية لتغطية الاحتياجات التشغيلية للمدارس، كما بلغ المتوسط العام لمحور الإجراءات الفعلية التي قام بها مدراء ومديرات المدارس من أجل تنويع مصادر التمويل بلغ (2.16) من أصل (4). وهذا يدل على عدم قيام أفراد عينة الدراسة بإجراءات فعلية لزيادة مصادر التمويل، بلغ المتوسط العام لجميع عبارات محور الذي يكشف المعوقات التي تواجه مدراء ومديرات المدارس في تنويع مصادر التمويل (3.33) من أصل (4) وهذا يعني أنهم موافقون بشدة على جميع العبارات.

وقد أوصت الدراسة بإقرار نظام التمويل الذاتي وتنمية الموارد الذاتية بمدارس التعليم العام، والسماح للمدراء والمديرات بصرف التمويل الحكومي وفق ما يرونه مناسباً لاحتياجات مدارسهم.

أما دراسة خوج (2011) عنوانها" إسهام التمويل الذاتي في الحد من مشكلات الموارد المالية في مدارس البنات الثانوية بالعاصمة المقدسة". هدفت هذه الدراسة إلى تحديد درجة إسهام التمويل الذاتي في الحد من مشكلات الموارد المالية في مدارس البنات الثانوية من وجهة نظر المديرات والمعلمات بالعاصمة المقدسة، وواقع تمويل مدارس البنات الثانوية، وأهم الجوانب التنظيمية لتفعيل التمويل الذاتي في مدارس البنات الثانوية، وايضاً ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة من المديرات والمعلمات بمدارس البنات الثانوية بالعاصمة المقدسة تجاه واقع تمويل المدارس الثانوية وأهم البدائل والمشاريع للتمويل الذاتي، وأهم الجوانب التنظيمية لتفعيل التمويل الذاتي في المدارس الثانوية للبنات بالعاصمة المقدسة باختلاف الوظيفة والمؤهل وسنوات الخبرة.

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من جميع المديرات والبالغ عددهن (54) بينما أخذت عينة عشوائية مكونة من (946) معلمة، وزعت عليهم أداة الدراسة الاستبانة.

وكانت أهم نتائج الدراسة بأن المدرسة تعتمد بدرجة عالية في تمويلها على دخل المقصف المدرسي، وإسهامات الإداريات والمعلمات، ثم على التمويل الحكومي فقد كانت أعلى من المتوسط. وقد كانت أهم البدائل والمشاريع للتمويل الذاتي والتي وافقت عليه أفراد العينة بدرجة عالية تمويل القطاع الخاص، والأوقاف، رجال الأعمال، والأسواق الخيرية، والوصايا، واستثمار مرافق المدرسة، وجمع التبرعات من مجتمع المدرسة، وتسويق المنتجات المدرسية أو تأجيرها أما البقية فكانت دون المتوسط الكلي.

الدارسات الأجنبية

قام هوانج (Huang 2016) بدراسة عنوانها:" التغييرات والتحديات في تمويل التعليم العالي في اليابان" هدفت هذه الدراسة إلى تحليل النموذج الأساسي للتعليم العالي الياباني في نظم التمويل، والتغيرات والتحديات الرئيسية التي حدثت في هذه النظم وتأثيراتها على تطوير التعليم العالي.

وتستند الدراسة على الدراسات السابقة والإحصاءات الوطنية ودراسات الحالة لثلاثة قطاعات مختلفة، ويركز بشكل خاص على الفترة منذ أوائل عام 2000.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الأسباب الرئيسية في التغييرات التي تحدث في أنظمة التمويل اليابانية لا تشمل فقط العوامل المحلية المشابهة ولكن أيضاً الدوافع العالمية، وأظهرت أيضاً أن أنظمة التمويل السابقة والحالية ساهمت بشكل كبير في تحفيز التعليم العالي الياباني، وضمان جودة الجامعات الفردية والكليات، والشراكة الوثيقة والتعاون بين الصناعة والجامعة والحكومة على وجه الخصوص، مقارنة مع العديد من الدول الغربية، ودور الحكومة المركزية في التوسع الكمي والتحسين النوعي لمؤسسات التعليم العالي اليابانية في إعادة هيكلة نظم التعليم العالي والتمويل المحلي على تشكيل أطر ضمان الجودة، وعلى ترتيبات الحوكمة في المؤسسات.

أما دراسة هيرناندیز (Hernandez, 2016) بعنوان: "تمويل المدارس وأساليب التقويم وتأثيرهما على الكفاءة والإنتاجية في مدارس ولاية تكساس". هدفت الدراسة إلى تقويم مدى احتياج ولاية تكساس لإعادة التركيز على تخصيص التمويل الحكومي لتحسين التحصيل الدراسي لدى الطلاب الدراسي. وصياغة مقترحات لتحسين آليات تمويل التعليم في ولاية تكساس. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وتوصلت الدراسة إلى وجود عدة عيوب في النظام الراهن لتمويل التعليم قبل الجامعي الحكومي في مدارس ولاية تكساس، منها فشل نظام تمويل التعليم في زيادة الميزانيات المالية المخصصة لتمويل المدارس، الأمر الذي أثر سلباً على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية. وبالإضافة إلى ما سبق يعتمد نظام تمويل التعليم في ولاية تكساس على عدد من القوانين العشوائية التي لا ترتبط باحتياجات الإدارات التعليمية أو المدارس، كما لا يوفر النظام الحالي لتمويل التعليم

بالولاية تمويلاً منتظماً ومستمراً للإنفاق على البنية التحتية التعليمية أو على المعامل والوسائل التعليمية.

وأجرى باتريك وآخرون (Patrick & Others, 2015) دراسة بعنوان "تمويل مدارس التعليم عن بعد بناءً على الأداء": هدفت الدراسة إلى تقديم نموذج مقترح للتمويل المبني على أداء مدارس التعليم عن بعد. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تحليل التقارير المالية والأكاديمية لعام 2013-2014 لمدارس التعليم عن بعد في 16 ولاية أمريكية. وتوصلت الدراسة إلى تقديم نموذج مقترح للولاية لكيفية تمويل مدارس التعليم عن بعد بناءً على الأداء لتحقيق جودة التعليم.

أما دراسة بارسا وتسيسغا (Barsa, Tsisiga, 2014) بعنوان: "تأثير تمويل المدارس الثانوية على تطوير البنية التحتية في المدارس الثانوية العامة في مقاطعة ساباتيا الفرعية، مقاطعة فينيا– كينيا": هدفت هذه الدراسة لمعرفة دور برنامج تمويل المدارس الثانوية المدعوم في تعزيز تطوير البنية التحتية في مقاطعة سباتيا الفرعية بكينيا. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، حيث تكونت عينة الدراسة من 248 فرداً من مسؤولي التعليم ومديري المدارس وأولياء الأمور وطلاب المرحلة الثانوية. واستخدمت الدراسة الاستبانة، والمقابلة، ومجموعة التركيز، والملاحظات كأدوات لجمع البيانات. وأجريت دراسة تجريبية في مدرستين مختارين لتمكين الباحث من تعزيز موثوقية وصلاحية أدوات جمع البيانات. وتوصلت الدراسة إلى ما يلي: أن الحكومة تصرف الأموال متأخرة بسبب البيروقراطية، ولم يكن التمويل المدعوم من الحكومة كافياً لتلبية احتياجات مشاريع تطوير البنية التحتية، مثل بناء المزيد من الفصول الدراسية وصالات النوم كما أشار جميع المديرين.

وقام فازيكاس (Fazekas, 2012) بدراسة عنوانها "نماذج لتمويل المدارس: استعراض أهم الخصائص والآثار في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية": هدفت هذه الدراسة إلى عرض نماذج لتمويل المدارس في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد تكونت عينة الدراسة من أنظمة التعليم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وقد توصلت الدراسة أن أنظمة التمويل البديلة تعتمد على صيغة الأداء،

والتمويل المبني على الصيغ الرياضية كأعداد التلاميذ الملتحقين بالمدارس، ويوجد أربع متغيرات رئيسية لهذه الصيغ وهي: رقم الطالب ومستوى الصف، قائمة الاحتياجات، والمناهج، وبرنامج تعليمي قائم على الخصائص المدرسية.

ودراسة إسيكو (Escue, 2012) بعنوان "فحص مدى مناسبة أسلوب التمويل المبني على درجة التطور السنوية لتمويل المدارس الابتدائية والثانوية الحكومية لتعليم أفقر الطلاب في ولايات محددة (الغذاء المجاني والمخفض ومؤشرات إضافية)": هدفت الدراسة إلى تحديد مدى ملائمة نموذج ولاية فلوردا لمؤشرات الفقر في توزيع المخصصات المالية للمدارس في الولاية بالإضافة إلى التمويل المبني على درجة التطور السنوية في الأداء. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من تقارير 66 مدرسة للعام 2007-2006. وكانت من أبرز النتائج ضرورة تطوير نموذج ولاية فلوردا لتمويل المدارس من أجل مساعدة الطلاب الفقراء. وتوصلت الدراسة إلى بناء تصور مقترح لتمويل المدارس في ولاية فلوردا بالتركيز على نسبة الفقر والتطور السنوي للمدرسة بالإضافة إلى مؤشرات أخرى.

وأجرى روبنتي (Robinette, 2011) دراسة بعنوان "تحقيق تمويل المدارس الحكومية والأنظمة المدرسية لكفاية التطور السنوي في ولاية تينسي": هدفت الدراسة إلى مقارنة أداء وتمويل المدارس ذات الأداء الجيد وفق معايير قانون التعليم للجميع لعام 2011، وتحديد إذا ما كانت هناك علاقة بين مستوى التمويل وتحقيق النظم المدرسية في ولاية تينسي، واستهدفت الدراسة أداء المدارس في ولاية تينسي في الفترة بين عام 2007 وعام 2009. وتم استخدام المنهج الوصفي المقارن، وتكونت عينة الدراسة من 130 مدرسة. وكانت من أهم النتائج أنه توجد اختلافات جوهرية في مستوى التمويل (فيدرالي– إقليمي– محلي) بين المدارس بناء على الأداء الجيد وفق المعايير، كما أظهرت أنه لا توجد فروق في نسبة الإنفاق على الطالب حتى في المدارس التي تحصل على تمويل أكثر لكن رواتب المعلمين تزيد بسبب سنوات الخبرة وليس مستوى تحصيل الطلبة.

أما دراسة سانيال وجنستون (Sanyal, Johnstone, 2011) وعنوانها "الاتجاهات الدولية في التمويل العام والخاص للتعليم العالي": هدفت البحث في الاتجاهات الدولية في تمويل

التعليم العالي العام والخاص وآثارها المالية العالمية, وتناولت الدراسة عجز الدولة عن تحمل العبء المالي المتزايد بأكمله، وأشارت الدراسة أن هناك عدة اتجاهات عالمية في هذا الشأن، منها: دور التمويل الذاتي، وتقاسم التكاليف من خلال الرسوم الدراسية والقروض مع أولياء الأمور والطلاب، والشراكة مع القطاعين العام والخاص، وخصخصة التعليم. وتم التوصل إلى ثمانية موضوعات سياسية للتعامل مع الوضع الأساسي للاستراتيجية المالية والحاجة المتزامنة إلى تكملة الإيرادات العامة بالإيرادات الخاصة، وفي الوقت نفسه زيادة فرص الحصول على التعليم العالي والمشاركة فيه لأولئك الذين لم يستفيدوا منه بعد.

ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة تم تحديد جوانب التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة وأهم ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

- **من حيث أغراض الدراسة وأهدافها:**

من خلال استعراض الدراسات السابقة تلتقي الدراسة الحالية في أهدافها مع بعض الدراسات السابقة فمنها ركز على دراسة معوقات تمويل التعليم كدراسة الوزرة (2019) الصالح والهيلم (2017) ودراسة الشهراني (2016)، ودراسة سليمان (2016)، والجريوي(2015)، ودراسة سانيال وجستون (Sanyal, Johnstone, 2011)،. والبعض الآخر ركز على تقديم المقترحات والبدائل التي قد تساهم في الحد من المعوقات والمشاكل التي تواجه التمويل كدراسة الحربي (2017).

- **من حيث مجتمع الدراسة وعينتها وأداتها ومنهجها:**

أما فيما يتعلق بعينة الدراسة فكانت من المديرين كدراسة الوزرة (2019) ودراسة الصالح والهيلم (2017)، ودراسة الشهراني (2016)، ودراسة الجريوي(2015)، ودراسة خوج (2011)، ودراسة بارسا وتسيسغا (Barsa, tsisiga, 2014).

أما فيما يتعلق بمنهج الدراسة فقد استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي كدراسة الوزرة (2019)، والحوت (2019)، ومجدي (2018)، والحربي (2017)، ودراسة المنقاش والخضير (2017)، ودراسة هيرنانديز(Hernandez, 2016)، ودراسة فازيكاس (Fazekas, 2012).

وأما فيما يتعلق بأداة الدراسة فقد اقتصرت الدراسة الحالية على الاستبانة كدراسة الوزرة (2019) ودراسة الصالح والهيلم (2017)، ودراسة سليمان (2016)، ودراسة الشهراني (2016)، ودراسة الجريوي (2015)، ودراسة بارسا وتسيسغا (Barsa, tsisiga, 2014). ويمكن القول أن بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة تشابهاً جوهرياً في أنها تناولت إيجاد البدائل والمقترحات لمعوقات التمويل المدرسي.

ثانياً: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

- **من حيث أغراض الدراسة وأهدافها:**

تختلف الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة من حيث هدف الدراسة فقد ركزت على دراسة معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية من وجهات نظر المديرين والمديرات أنفسهم في حين ركزت بعض الدراسات السابقة على أهداف أخرى كدراسة مجدي (2018) حيث هدفت إلى التعرف على مصادر تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر، ودراسة المنقاش والخضير (2017) حيث هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم التمويل المرتبط بالأداء، ودراسة هوانج (Huang 2016) حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل النموذج الأساسي للتعليم العالي الياباني في

نظم التمويل، ودراسة فازيكاس (Fazekas, 2012) والتي ركزت هذه الدراسة إلى عرض نماذج لتمويل المدارس في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

- **من حيث مجتمع الدراسة وعينتها وأداتها ومنهجها:**

اختلفت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في مجتمعها فجتمع الدراسة الحالية هو مديري المدارس بمحافظات شمال الضفة الغربية في حين بحثت بعض الدراسات السابقة في مناطق أخرى كدراسة الوزرة (2019) والحربي (2017) ودراسة المنقاش والخضير (2017) التي بحثت في المملكة العربية السعودية. ودراسة مجدي (2018) وسليمان (2016) والنبي (2016) في مصر، ودراسة الصالح والهيلم (2017) في الكويت، ودراسة هوانج (2016 Huang) في اليابان.

أما عينة الدراسة الحالية فقد تمثلت بمديري المدارس في شمال الضفة الغربية وبذلك تختلف مع بعض الدراسات السابقة كدراسة بارسا وتسيسغا (Barsa, Tsisiga, 2014) التي تكونت عينة الدراسة من مسؤولي التعليم وأولياء الأمور وطلاب المرحلة الثانوية، ودراسة فازيكاس (Fazekas, 2012) قد تكونت عينة الدراسة من أنظمة التعليم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ودراسة إسيكو (Escue, 2012) التي تكونت عينة الدراسة من تقارير 66 مدرسة للعام 2007-2006.

ثالثاً: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

إن أهم ما استفادته الباحثة من الدراسات السابقة هو توفير المعرفة النظرية للموضوع كالحربي (2017) وسليمان (2016)، والنبي (2016) وكذلك الاستفادة من الإجراءات البحثية وبناء أداة الدراسة وصياغة الفرضيات كدراسة الجريوي (2015)، كما ساعدت الباحثة على إيجاد المراجع التي تناولت مصادر تمويل التعليم كدراسة (مصطفى، 2015).

رابعاً: ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات الأولى –في حدود علم الباحثة– التي تبحث في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المديرين والمديرات انفسهم كما تتناول بعض المقترحات والتوصيات للتغلب على هذه المعوقات وسبل تطويرها وبذلك تعتبر هذه الدراسة مرجعاً بحثياً يفتح المجال أمام الدارسين لإجراء بحوث مستقبلية.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

- منهج الدراسة
- مجتمع الدراسة
- عينة الدراسة
- أداة الدراسة
- صدق الأداة
- ثبات الأداة
- إجراءات الدراسة
- متغيرات الدراسة
- المعالجات الإحصائية

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

تضمن هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعتها الباحثة في تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، واستخدام أداة الدراسة، وخطوات التحقق من صدق الأداة وثباتها، إضافة إلى وصف تصميم الدراسة والطرق الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات وفيما يلي بيان ذلك:

منهج الدراسة

لأغراض هذه الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي لملاءمته لطبيعة هذه الدراسة وأغراضها، وذلك بهدف التعرف إلى معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المديرين والمديرات انفسهم.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع المديرين والمديرات في المدارس الحكومية في شمال الضفة الغربية خلال الفصل الدراسي الثاني من العام (2019-2020) موزعين حسب المحافظات (جنين، جنوب نابلس، نابلس، سلفيت، طولكرم، قلقيلية، قباطية، طوباس)، وقد بلغ عدد المديرين في المدارس الحكومية في شمال الضفة الغربية حسب إحصائيات وزارة التربية والتعليم (845) مديراً.

عينة الدراسة

قامت الباحثة باختيار عينة طبقية عشوائية ممثلة لعدد المديرين والمديرات في محافظات شمال الضفة الغربية، وقد بلغ حجم العينة (265)، وكان عدد الاستبنات المسترجعة (180)، وتم إجراء التحليل الإحصائي على (159).

جدول (1): توزيع أفراد العينة على متغيرات الدراسة

المتغير	التصنيفات	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	73	45.9%
	أنثى	86	54.1%
المؤهل العلمي	اقل من ماجستير	115	72.3%
	دراسات عليا	44	27.7%
الخبرة في الإدارة المدرسية	اقل من 5 سنوات	27	17.0%
	من 5 الى 10	50	31.4%
	اكثر من 10	82	51.6%
المحافظة	نابلس	37	23.3%
	جنين	43	27.0%
	سلفيت	24	15.1%
	طوباس	10	6.3%
	طولكرم	25	15.7%
	قلقيلية	20	12.6%
مستوى المدرسة	اساسية دنيا	49	30.8%
	اساسية عليا	43	27.0%
	ثانوية	67	42.1%

أداة الدراسة

قامت الباحثة ببناء الاستبانة بالرجوع إلى الأدب السابق كأداة للدراسة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة حيث تهدف إلى استطلاع وجهات نظر المديرين والمديرات في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المديرين والمديرات انفسهم وذلك بعد الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وقد تم اعتماد طريقة ليكرت السلم الخماسي للاستجابة وذلك على النحو التالي:

- موافق بشدة (5) درجات

- موافق (4) درجات
- محايد (3) درجات
- غير موافق (2) درجة
- غير موافق بشده (1) درجة

وتكونت الاستبانة في صورتها النهائية من (51) فقرة موزعة على ثمانية مجالات: **معوقات إدارية وفنية، معوقات تتعلق بميزانية التعليم، معوقات تتعلق بالمساءلة القانونية والتدقيق، معوقات تتعلق بمشاركة المجتمع المحلي، معوقات تتعلق بالقطاع الخاص، معوقات تتعلق بالأزمات الاقتصادية، معوقات تتعلق بالتمويل الخارجي، معوقات تتعلق بالاستثمار في التعليم.**

ثبات أداة الدراسة

للتحقق من ثبات الأداة تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا(Chronback Alpha) والجدول (2) يبين معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها.

الجدول (2) ثبات أداة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا

المجالات	عدد الفقرات	معامل الثبات\ بطريقة كرونباخ ألفا
معوقات إدارية وفنية	5	0.417
معوقات تتعلق بميزانية التعليم	7	0.621
معوقات تتعلق بالمساءلة القانونية والتدقيق	5	0.611
معوقات تتعلق بمشاركة المجتمع المحلي	7	0.696
معوقات تتعلق بالقطاع الخاص	7	0.739
معوقات تتعلق بالأزمات الاقتصادية	7	0.677
معوقات تتعلق بالتمويل الخارجي	6	0.823
معوقات تتعلق بالاستثمار في التعليم	7	0.818
المجال الكلي	51	0.883

يتضح من الجدول (2) أن معاملات الثبات تراوحت بين (0.417-0.883)، وكان الثبات الكلي للاستبانة (0.883) وهو معاملات ثبات عالية وتفي بأغراض البحث العلمي.

إجراءات الدراسة

لقد اتبعت الباحثة الخطوات الآتية لإجراء هذه الدراسة:

- إعداد أداة للدراسة بصورتها النهائية بعد التأكد من صدقها وثباتها.
- تحديد أفراد عينة الدراسة.
- توزيع أداة الدراسة على عينة عشوائية من مجتمع مدينة (نابلس، جنين، جنوب نابلس، سلفيت، طوباس، طولكرم، قلقيلية).
- إدخال البيانات إلى الحاسوب الآلي، ومعالجتها باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، واستخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها ومقارنتها مع الدراسات السابقة واقتراح التوصيات المناسبة.

متغيرات الدراسة

تضمنت الدراسة المتغيرات التالية:

1- المتغيرات المستقلة:

- الجنس: وله مستويان: (ذكر، وأنثى)
- المؤهل العلمي وله مستويان: (أقل من ماجستير، ودراسات عليا)
- الخبرة في الإدارة المدرسية: وله ثلاثة مستويات، (أقل من 5 سنوات، من 5 – 10 سنوات، أكثر من 10 سنوات)
- المحافظة: وله سبع مستويات: (نابلس، جنين، جنوب نابلس، سلفيت، طوباس، طولكرم، قلقيلية).
- مستوى المدرسة: وله ثلاثة مستويات: (أساسية دنيا، أساسية عليا، ثانوية).

2- **المتغيرات التابعة:** ويتمثل في الإجابة عن سؤال الدراسة والذي يتحدد به معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية وسبل التغلب عليها من وجهات نظر المديرين أنفسهم.

المعالجات الإحصائية

بعد تفريغ إجابات أفراد العينة جرى ترميزها وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب، ومن ثم تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية التالية:

- التكرارات والمتوسطات الحسابية، والنسب المئوية، والانحرافات المعيارية لفحص استجابات أفراد العينة على السؤال الأول.
- اختبار "ت" لعينتين مستقلتين (Independent T –test).
- اختبار تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA).
- اختبار (LSD) للمقارنات البعدية لمعرفة الفروق بين مستويات الدراسة.
- اختبار كرونباخ الفا.

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة

أولاً: نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الرئيسي

ثانياً: نتائج الدراسة المتعلقة بفرضيات الدراسة

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية وسبل التغلب عليها من وجهات نظر المديرين والمديرات أنفسهم تبعا للمتغيرات: الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة الإدارية، المحافظة، ومستوى المدرسة. وبعد عملية جمع المعلومات تم ترميزها وإدخالها للحاسوب ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وفيما يلي نتائج الدراسة تبعا لتسلسل أسئلتها وفرضياتها:

أولا: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي نصه:

ما معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية وسبل التغلب عليها من وجهات نظر المديرين والمديرات أنفسهم؟

للإجابة عن السؤال استخدمت المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لكل فقرة ولكل مجال والدرجة الكلية للاستبانة حيث نتائج الجدول (3)، (4)، (5)، (6) تبين ذلك.

من اجل تفسير النتائج اعتمدت النسب المئوية كما يلي:

الأثر	النسب المئوية
منخفض جداً	أقل من 50%
منخفض	من 50%- 59.9%
متوسط	من 60%- 69.9%
مرتفع	من 70%- 79.9%
مرتفع جداً	من 80% فأعلى

المجال الأول: معوقات إدارية وفنية

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات المجال الأول: معوقات إدارية وفنية.

الرقم في الاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة الكلية
1	يوجد غياب تخطيط لتنمية الموارد الذاتية المدرسية	2.3270	.95796	46.5	منخفض جدا
2	تلعب صفات المدير القيادية دوراً في الحصول على التمويل اللازم	4.0818	.83415	81.6	مرتفع جدا
3	غياب آليات واضحة للاستفادة من مؤسسات المجتمع مادياً	3.0126	1.03108	60.3	متوسط
4	قلة الأنشطة التفاعلية التي تعمق الصلة بين المدرسة والمجتمع بمختلف فئات	2.7044	.96491	54.1	منخفض
5	تُسهم وزارة التربية والتعليم العالي في تفعيل دور المجتمع للمشاركة في تمويل المدارس	2.9748	1.07297	59.5	منخفض
	درجة البعد الكلية	3.0201	.53448	60.4	متوسط

يتضح من الجدول (3) أن أثر **المعوقات الفنية والإدارية** من وجهة نظر المديرين أنفسهم كان (مرتفع جداً) فيما يتعلق بالفقرة الثانية، حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة عليها 81.6%، أما الفقرات (1، 4، 5) فقد حصلت على أثر (منخفض) حيث تراوحت كانت نسبتها المئوية أقل من 60%، في حين كان أثر الفقرة الثالثة متوسطا وكانت نسبته المئوية 60.3 %، أما المجال الكلي فقد حصل على أثر متوسط وكانت نسبته المئوية 60.4%.

المجال الثاني: معوقات تتعلق بميزانية التعليم

جدول(4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات المجال الثاني: معوقات تتعلق بميزانية التعليم.

الرقم في الاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الكلية
6	يوجد ارتفاع في كلفة التعليم المدرسي العالي	3.2201	1.25106	64.4	متوسط
7	ميزانية التعليم المخصصة للمدرسة لا تكفِ لسد احتياجات المدرسة	3.9371	1.00433	78.7	مرتفع
8	تُعطى الميزانية من التربية وفقاً لخطة مدروسة عن تلك المدرسة	2.9560	1.16024	59.1	منخفض
9	تسعى الحكومة إلى إعطاء التعليم الأولوية في قطاع الخدمات	3.1006	1.10348	62.0	متوسط
10	تُعرض محددات الموازنة ومناقشتها قبل إقرارها من قسم المالية في وزارة التربية والتعليم العالي	3.3774	1.09475	67.5	متوسط
11	يشارك المجتمع المحلي في الرقابة المالية للميزانية المدرسية	1.9874	1.03720	39.7	منخفض جدا
12	تعد المخصصات المالية من قبل وزارة التربية والتعليم غير كافية لتغطية الاحتياجات التشغيلية	3.5660	1.13365	71.3	مرتفع
	درجة البعد الكلية	3.1635	.61620	63.3	متوسط

يتضح من الجدول (4) أن أثر **المعوقات التي تتعلق بميزانية التعليم** كان (مرتفع) فيما يتعلق بالفقرات (7، 12) حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة عليها بين 70%–أقل من 80%، أما الفقرات (8،11) فقد حصلت على أثر (منخفض) حيث كانت نسبتها المئوية أقل من 60%،

في حين حصلت الفقرات الأخرى على أثر متوسط حيث كانت نسبتها المئوية بين 60%–70%، أما الدرجة الكلية فقد حصلت على أثر (متوسط) حيث بلغت نسبتها المئوية (63.3%).

المجال الثالث: معوقات تتعلق بالمساءلة القانونية والتدقيق

جدول(5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات المجال الثالث: معوقات تتعلق بالمساءلة القانونية والتدقيق.

الرقم في الاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الكلية
13	توجد إجراءات روتينية في الصرف المالي للمدرسة	4.0755	.99076	81.5	مرتفع جدا
14	تعرُّض مديري المدارس ومديراتها للمساءلة من قبل الجهات المعنية عن مصادر التمويل في حال الحصول عليها بجهود ذاتية	3.6352	1.18760	72.7	مرتفع
15	يُسمح لمديري المدارس ومديراتها بصرف التمويل الحكومي وفق ما يرونه مناسباً لاحتياجات مدارسهم	3.5597	1.17781	71.2	مرتفع
16	أرى أن صلاحيات مديري المدارس ومديراتها في إدارة تمويل المدارس محدودة	3.2327	1.03236	64.7	متوسط
17	يوجد تدقيق على دعم المبادرات المالية الخيرية	3.8176	1.00540	76.4	مرتفع
	درجة البعد الكلية	3.6642	.67705	73.3	مرتفع

يتضح من الجدول (5) أن أثر **المعوقات المتعلقة بالمساءلة القانونية** والتدقيق من وجهة نظر المديرين أنفسهم كان مرتفعا جدا فيما يتعلق بالفقرة (13) حيث بلغت نسبتها المئوية (81.5%)، في حين كان (مرتفعاً) فيما يتعلق بالفقرتين (14، 15، 17) حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة عليها ما بين (70%–أقل من 80%)، أما الفقرة (16) فقد حصلت على أثر (متوسط) حيث بلغت

نسبتها المئوية (64.7%). أما الدرجة الكلية فقد حصلت على أثر مرتفع، حيث كانت نسبتها المئوية 73.3%.

المجال الرابع: معوقات تتعلق بمشاركة المجتمع المحلي

جدول(6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للمجال الرابع: معوقات تتعلق بمشاركة المجتمع المحلي

الرقم في الاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الكلية
18	يوجد وعي مجتمعي لدى الأَثرياء من أولياء الأمور بأهمية تقديم الدعم المادي للمدرسة	2.8994	.98209	58.0	منخفض
19	يوجد حماسة لدى أفراد المجتمع المحلي لفكرة التمويل المدرسي	2.6038	.99377	52.1	منخفض
20	نشاطات العمل التطوعي محدودة في المجتمع المحلي	3.0063	.90356	60.1	متوسط
21	تخوف الأهالي من سوء صرف تبرعاتهم على أوجه الصرف الصحيحة	2.7233	1.09609	54.5	منخفض
22	يوجد ثقافة سلبية لدى أولياء أمور الطلبة نحو التبرع المدرسي	3.2327	1.03847	64.7	متوسط
23	يَشترك المجتمع المحلي في وضع الخطط التربوية	2.4088	1.02014	48.2	منخفض جدا
24	يوجد أهداف مشتركة بين المدرسة والمجتمع المحلي بمؤسساته في الحصول على التمويل	3.0126	.92769	60.3	متوسط
	درجة البعد الكلية	2.8410	.59295	56.8	منخفض

يتضح من الجدول (6) أن **المعوقات المتعلقة بمشاركة المجتمع المحلي** كان متوسطا فيما يتعلق بالفقرات (20، 22) حيث بلغت نسبتها المئوية بين 60%–أقل من 70%، في حين كان

منخفضا ومنخفضا جدا فيما يتعلق بالفقرات (18، 19، 21، 23) حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة عليها (أقل من 60%)، أما الدرجة الكلية فقد حصلت على أثر منخفض، حيث كانت نسبتها المئوية 56.8%.

المجال الخامس: معوقات تتعلق بالقطاع الخاص

جدول(7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للمجال الخامس: معوقات تتعلق بالقطاع الخاص

الرقم في الاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الكلية
25	يُوجد تواصل على مستوى القيادات بين مسؤولي التعليم والقطاع الخاص	3.1509	2.49858	63.0	متوسط
26	حداثة تجربة التعاون والتنسيق بين مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات التعليم	3.0943	.90563	61.9	متوسط
27	يُوجد اتصال فعّال بين مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات التعليم	3.0063	.90356	60.1	متوسط
28	تُوظَّفْ استثمارات القطاع الخاص في مجالات التعليم	2.6667	.94579	53.3	منخفض
29	يُوجد تشجيع حكومي لإقامة التعاون والتنسيق بين قطاعي الأعمال والتعليم	3.1950	.96442	63.9	متوسط
30	يُوجد هيكلية إدارية مناسبة لتفعيل التعاون بين مؤسسات التعليم والقطاع الخاص	2.9434	.94296	58.9	منخفض
31	زيادة الكلفة التشغيلية للتعليم العام من قبل القطاع الخاص	2.9371	.89786	58.7	منخفض
	درجة البعد الكلية	2.9991	.79710	60.0	متوسط

يتضح من الجدول (7) أن أثر **المعوقات التي تتعلق بالقطاع الخاص** كان متوسطا فيما يتعلق بالفقرات (25، 26، 29،27) حيث بلغت نسبتها المئوية من (60 %–أقل من 70%)، في حين كان منخفضا فيما يتعلق بالفقرات الأخرى في هذا المجال، حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة

عليها (أقل من 60%)، أما الدرجة الكلية فقد حصلت على أثر متوسط، حيث كانت نسبتها المئوية 60%.

المجال السادس: معوقات تتعلق بالأزمات الاقتصادية

جدول(8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للمجال السادس: معوقات تتعلق بالأزمات الاقتصادية

الرقم في الاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الكلية
32	زيادة تكاليف التكنولوجيا التعليمية	3.9748	.91368	79.5	مرتفع
33	تزايد المصاريف الجارية من إدارة ومرتبات، ومواد تعليم وكتب، وصيانة	3.8994	.85828	78.0	مرتفع
34	زيادة مصاريف البنية التحتية من أراض ومبانٍ وإنشاءات	4.0063	.93793	80.1	مرتفع جدا
35	يُوجد افتقار في سياسات ترشيد الإنفاق	3.0629	1.04751	61.3	متوسط
36	يُوجد تخطيط مالي بعيد المدى	3.2453	.98544	64.9	متوسط
37	تَتوافر مرونة النظام المالي في تنويع مصادر التمويل	3.0440	.92330	60.9	متوسط
38	يوجد ارتفاع في التضخم المالي	3.1258	.99201	62.5	متوسط
درجة البعد الكلية		3.4798	.55568	69.6	متوسط

يتضح من الجدول (8) أن أثر المعوقات التي تتعلق بالأزمات الاقتصادية كان مرتفعا ومرتفعا جدا (أكثر من 80%) فيما يتعلق بالفقرات (32، 33، 34)، أما بقية الفقرات فقد حصلت على أثر متوسط، حيث بلغت نسبتها المئوية من 60%–70%، أما الدرجة الكلية فقد حصلت على أثر متوسط، حيث كانت نسبتها المئوية 69.6%.

المجال السابع: معوقات تتعلق بالتمويل الخارجي

جدول(9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية المجال السابع: معوقات تتعلق بالتمويل الخارجي

الرقم في الاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الكلية
39	يوجد فرض قيود على التمويل الخارجي من قبل الاحتلال الإسرائيلي	3.7862	1.18730	75.7	مرتفع
40	يوجد تمويل مالي خارجي للمدارس الفلسطينية	2.4717	1.17361	49.4	منخفض جدا
41	يخضع التمويل الخارجي لتقلبات سياسية يصعب السيطرة عليها	3.5472	1.24116	70.9	مرتفع
42	تتصف القروض الخارجية بأنها غير ثابتة	3.5220	1.21612	70.4	مرتفع
43	صعوبة التنبؤ بحجم التمويل الخارجي في المستقبل	3.8679	1.15897	77.4	مرتفع
44	يقتصر التمويل الخارجي على تمويل محاور معينة	3.7987	1.04203	76.0	مرتفع
	درجة البعد الكلية	3.4990	.85365	70.0	مرتفع

يتضح من الجدول (9) أن أثر المعوقات تتعلق بالتمويل الخارجي كان مرتفعا فيما يتعلق بجميع الفقرات عدا الفقرة (40) والتي بلغت نسبتها المئوية 49.4 %، حيث كان أثرها منخفضا جدا، أما الدرجة الكلية فقد حصلت على أثر مرتفع، حيث كانت نسبتها المئوية 70%.

المجال الثامن: معوقات تتعلق بالاستثمار في التعليم

جدول(10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية المجال الثامن: معوقات تتعلق بالاستثمار في التعليم

الرقم في الاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الكلية
45	يوجد تعريف بالأنشطة التعليمية التي يمكن الاستثمار فيها للتمويل ضمن ندوات وورشات عمل	3.3270	.95133	66.5	متوسط
46	يوجد قناعة لدى المديرين والمديرات بضرورة السعي لزيادة مصادر التمويل للمدرسة التي يديرها	4.1258	.93958	82.5	مرتفع جدا
47	تُعدْ المدرسة المنتجة حلاً لمشكلة الحصول على التمويل الذاتي	3.7044	.94503	74.1	مرتفع
48	تشجع المدرسة الطلاب على الإنتاج من خلال المشاغل المهنية والمختبرات الموجودة في المدرسة لتوفير التمويل	3.1321	1.07393	62.6	متوسط
49	يوجد تشجيع على فكرة الاستثمار في البحث العلمي والتقني من قبل المديرين والمديرات	3.2516	.96107	65.0	متوسط
50	يشجع المديرون والمديرات على إيجاد البنى التحتية اللازمة للقيام بالأنشطة الاستثمارية	3.4528	.95267	69.1	متوسط
51	يشجع الإعلام التربوي مؤسسات التعليم على القيام بالأنشطة الاستثمارية لصالح المدرسة	3.1447	.99896	62.9	متوسط
	درجة البعد الكلية	3.4483	.67438	69.0	متوسط

يتضح من الجدول (10) أن أثر المعوقات التي تتعلق بالاستثمار في التعليم كان مرتفعاً ومرتفعا جدا فيما يتعلق بالفقرتين (46، 47)، حيث بلغت النسبة المئوية لكل منهما أكثر من 70%، في حين كان الأثر للفقرات الأخرى متوسطاً، حيث بلغت النسبة المئوية لكل فقرة (من 60%–أقل من 70%)، أما الدرجة الكلية فقد حصلت على أثر متوسط، حيث كانت نسبتها المئوية 69%.

مجالات الدراسة

جدول(11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمجالات الدراسة

الرقم في الاستبانة	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الكلية
1	معوقات إدارية وفنية	3.0201	.53448	60.4	متوسط
2	معوقات تتعلق بميزانية التعليم	3.1635	.61620	63.3	متوسط
3	معوقات تتعلق بالمساءلة القانونية والتدقيق	3.6642	.67705	73.3	مرتفع
4	معوقات تتعلق بمشاركة المجتمع المحلي	2.8410	.59295	56.8	منخفض
5	معوقات تتعلق بالقطاع الخاص	2.9991	.79710	60.0	متوسط
6	معوقات تتعلق بالأزمات الاقتصادية	3.4798	.55568	69.6	متوسط
7	معوقات تتعلق بالتمويل الخارجي	3.4990	.85365	70.0	مرتفع
8	معوقات تتعلق بالاستثمار في التعليم	3.4483	.67438	69.0	متوسط
	درجة البعد الكلية	3.2537	.41051	65.1	متوسط

يتضح من الجدول رقم (11) أن درجة الأثر للمجالات في دراسة معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية وسبل التغلب عليها من وجهات نظر المديرين والمديرات أنفسهم كانت (مرتفعة) على المجالين (3، 7) وهما مجال معوقات تتعلق بالمساءلة القانونية والتدقيق ومجال معوقات تتعلق بالتمويل الخارجي، حيث كانت النسبة المئوية

لهما من 70%–80%، وكانت منخفضة على معوقات تتعلق بمشاركة المجتمع المحلي، حيث كانت النسبة المئوية 56.8%، وكانت متوسطة على بقية المجالات الأخرى، حيث كانت نسبتها المئوية (من 60% – 70%)، أما درجة الأثر على المجال الكلي فقد كانت متوسطة وبلغت نسبتها المئوية 65.1%.

ثانيا: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

أ. النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس.

من أجل فحص الفرضية تم استخدام اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين Independent T-test ونتائج الجدول (12) تبين ذلك.

جدول(12) نتائج اختبار(ت) في الفرق في متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس.

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
معوقات إدارية وفنية	ذكر	73	3.0000	.47022	-.436	.663
	أنثى	86	3.0372	.58572		
معوقات تتعلق بميزانية التعليم	ذكر	73	3.1213	.65408	-.795	.428
	أنثى	86	3.1993	.58360		
معوقات تتعلق بالمساءلة القانونية والتدقيق	ذكر	73	3.5836	.67803	-1.387	.167
	أنثى	86	3.7326	.67256		
معوقات تتعلق بمشاركة المجتمع المحلي	ذكر	73	2.8982	.63998	1.123	.263
	أنثى	86	2.7924	.54900		
معوقات تتعلق بالقطاع الخاص	ذكر	73	3.0568	.75621	.839	.402
	أنثى	86	2.9502	.83148		
معوقات تتعلق بالأزمات الاقتصادية	ذكر	73	3.4168	.55673	-1.319	.189
	أنثى	86	3.5332	.55238		
معوقات تتعلق بالتمويل الخارجي	ذكر	73	3.3790	.92807	-1.641	.103
	أنثى	86	3.6008	.77598		
معوقات تتعلق بالاستثمار في التعليم	ذكر	73	3.4403	.69488	-.138	.891
	أنثى	86	3.4551	.66050		
درجة البعد الكلية	ذكر	73	3.2299	.43037	-.671	.503
	أنثى	86	3.2738	.39429		

يتضح من خلال الجدول (12) أن مستوى الدلالة على جميع مجالات الدراسة بما فيها المجال الكلي كانت اكبر من (0.05)، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى

الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس.

ب. النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

من أجل فحص الفرضية تم استخدام اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين Independent T-test ونتائج الجدول (13) تبين ذلك.

جدول(13) نتائج اختبار(ت) في الفرق في متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

المجال	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
معوقات إدارية وفنية	اقل من ماجستير	116	3.0191	.56068	.054	.957
	دراسات عليا	43	3.0140	.46679		
معوقات تتعلق بميزانية التعليم	اقل من ماجستير	116	3.1988	.56567	1.139	.257
	دراسات عليا	43	3.0731	.73993		
معوقات تتعلق بالمساءلة القانونية والتدقيق	اقل من ماجستير	116	3.6852	.64512	.436	.663
	دراسات عليا	43	3.6326	.75205		

معوقات تتعلق بمشاركة المجتمع المحلي	اقل من ماجستير	115	2.8335	.54182	-.284	.777
	دراسات عليا	43	2.8638	.72439		
معوقات تتعلق بالقطاع الخاص	اقل من ماجستير	116	3.0348	.77223	.871	.385
	دراسات عليا	43	2.9103	.87065		
معوقات تتعلق بالأزمات الاقتصادية	اقل من ماجستير	116	3.4807	.54096	.057	.955
	دراسات عليا	43	3.4751	.60587		
معوقات تتعلق بالتمويل الخارجي	اقل من ماجستير	116	3.4928	.87732	-.123	.902
	دراسات عليا	43	3.5116	.80704		
معوقات تتعلق بالاستثمار في التعليم	اقل من ماجستير	116	3.4882	.65928	1.323	.188
	دراسات عليا	43	3.3289	.71056		
درجة البعد الكلية	اقل من ماجستير	116	3.2692	.38693	.763	.446
	دراسات عليا	43	3.2130	.47455		

يتضح من خلال الجدول (13) أن مستوى الدلالة على جميع مجالات الدراسة بما فيها المجال الكلي كانت اكبر من (0.05)، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

ج. النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة والتي نصها

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الخبرة في الإدارة المدرسية.

من أجل فحص الفرضية تم استخدام اختبار (ANOVA) ونتائج الجدول (14) (15) تبين ذلك.

الجدول (14): متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تبعا لمتغير الخبرة في الإدارة المدرسية.

الخبرة الإدارية / المجال	أقل من 5 سنوات	من 5 – 10 سنوات	10 سنة فأكثر
معوقات إدارية وفنية	3.08	2.90	3.08
معوقات تتعلق بميزانية التعليم	3.21	3.04	3.26
معوقات تتعلق بالمساءلة القانونية والتدقيق	3.69	3.59	3.73
معوقات تتعلق بمشاركة المجتمع المحلي	2.97	2.76	2.60
معوقات تتعلق بالقطاع الخاص	3.12	2.92	2.79
معوقات تتعلق بالأزمات الاقتصادية	3.54	3.45	3.35
معوقات تتعلق بالتمويل الخارجي	3.55	3.31	3.69
معوقات تتعلق بالاستثمار في التعليم	3.51	3.33	3.47
درجة البعد الكلية	3.32	3.15	3.23

الجدول (15) نتائج تحليل التباين في متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تبعا لمتغير الخبرة في الإدارة المدرسية.

المجال	مصدر التباين	مجموعات المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
معوقات إدارية وفنية	بين المجموعات	1.124	2	.562	1.993	.140
	داخل المجموعات	44.011	156	.282		
	المجموع	45.136	158			
معوقات تتعلق بميزانية التعليم	بين المجموعات	1.183	2	.592	1.570	.211
	داخل المجموعات	58.810	156	.377		
	المجموع	59.993	158			
معوقات تتعلق بالمساءلة القانونية والتدقيق	بين المجموعات	.409	2	.205	.443	.643
	داخل المجموعات	72.016	156	.462		
	المجموع	72.426	158			
معوقات تتعلق بمشاركة المجتمع المحلي	بين المجموعات	3.132	2	1.566	4.661	.011
	داخل المجموعات	52.418	156	.336		
	المجموع	55.550	158			
معوقات تتعلق بالقطاع الخاص	بين المجموعات	2.610	2	1.305	2.082	.128
	داخل المجموعات	97.778	156	.627		
	المجموع	100.388	158			
معوقات تتعلق بالأزمات الاقتصادية	بين المجموعات	.774	2	.387	1.257	.287
	داخل المجموعات	48.013	156	.308		
	المجموع	48.787	158			
معوقات تتعلق بالتمويل الخارجي	بين المجموعات	3.005	2	1.503	2.090	.127
	داخل المجموعات	112.133	156	.719		
	المجموع	115.139	158			
	بين المجموعات	1.044	2	.522	1.150	.319

معوقات تتعلق بالاستثمار في التعليم	داخل المجموعات	70.812	156	.454		
	المجموع	71.856	158			
درجة البعد الكلية	بين المجموعات	.923	2	.462	2.802	.064
	داخل المجموعات	25.703	156	.165		
	المجموع	26.626	158			

يتضح من خلال الجدول (15) أن مستوى الدلالة على جميع مجالات الدراسة بما فيها المجال الكلي كانت اكبر من (0.05)، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الخبرة في الإدارة المدرسية.

د. النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المحافظة.

من أجل فحص الفرضية تم استخدام اختبار (ANOVA) ونتائج الجدول (14) (15) تبين ذلك.

الجدول (16) متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المحافظة.

المحافظة / المجال	نابلس (ن=37)	جنين (ن=43)	سلفيت (ن=24)	طوباس (ن=10)	طولكرم (ن=25)	قلقيلية (ن=20)
معوقات إدارية وفنية	3.15	2.84	3.00	3.06	3.26	2.88
معوقات تتعلق بميزانية التعليم	3.29	3.09	2.90	3.34	3.22	3.25
معوقات تتعلق بالمساءلة القانونية والتدقيق	3.81	3.53	3.26	4.02	3.89	3.72
معوقات تتعلق بمشاركة المجتمع المحلي	2.86	2.73	2.89	2.84	3.01	2.76
معوقات تتعلق بالقطاع الخاص	2.92	2.99	3.13	2.81	3.06	3.04
معوقات تتعلق بالأزمات الاقتصادية	3.64	3.52	3.21	3.66	3.55	3.24
معوقات تتعلق بالتمويل الخارجي	3.41	3.50	3.31	3.92	3.61	3.53
معوقات تتعلق بالاستثمار في التعليم	3.58	3.49	3.24	3.43	3.42	3.44
درجة البعد الكلية	3.32	3.21	3.11	3.36	3.36	3.22

الجدول (17): نتائج تحليل التباين في متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تبعا لمتغير المحافظة.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة
معوقات إدارية وفنية	بين المجموعات	3.930	5	.786	2.918	*.015
	داخل المجموعات	41.206	153	.269		
	المجموع	45.136	158			
معوقات تتعلق بميزانية التعليم	بين المجموعات	3.028	5	.606	1.626	.156
	داخل المجموعات	56.966	153	.372		
	المجموع	59.993	158			
معوقات تتعلق بالمساءلة القانونية والتدقيق	بين المجموعات	8.043	5	1.609	3.823	*.003
	داخل المجموعات	64.382	153	.421		
	المجموع	72.426	158			
معوقات تتعلق بمشاركة المجتمع المحلي	بين المجموعات	1.403	5	.281	.793	.556
	داخل المجموعات	54.147	153	.354		
	المجموع	55.550	158			
معوقات تتعلق بالقطاع الخاص	بين المجموعات	1.074	5	.215	.331	.894
	داخل المجموعات	99.313	153	.649		
	المجموع	100.388	158			
معوقات تتعلق بالأزمات الاقتصادية	بين المجموعات	4.449	5	.890	3.071	*.011
	داخل المجموعات	44.338	153	.290		
	المجموع	48.787	158			
معوقات تتعلق بالتمويل الخارجي	بين المجموعات	3.148	5	.630	.860	.509
	داخل المجموعات	111.990	153	.732		
	المجموع	115.139	158			
معوقات تتعلق بالاستثمار في التعليم	بين المجموعات	1.747	5	.349	.762	.578
	داخل المجموعات	70.110	153	.458		

	المجموع	71.856	158			
درجة البعد الكلية	بين المجموعات	1.138	5	.228	1.366	.240
	داخل المجموعات	25.489	153	.167		
	المجموع	26.626	158			

يتضح من خلال الجدول (17) أن مستوى الدلالة كانت اكبر من (0.05) على المجالات: معوقات تتعلق بميزانية التعليم، معوقات تتعلق بمشاركة المجتمع المحلي، معوقات تتعلق بالقطاع الخاص، معوقات تتعلق بالتمويل الخارجي، معوقات تتعلق بالاستثمار في التعليم، المجال الكلي، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المحافظة في هذه المجالات.

كما يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة كانت أصغر من (0.05) على المجالات: معوقات إدارية وفنية، معوقات تتعلق بالمساءلة القانونية والتدقيق، معوقات تتعلق بالأزمات الاقتصادية، أي أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المحافظة في هذه المجالات، ولتحديد بين أي المستويات التي توجد بينها الفروق ذات الدلالة الإحصائية، فقد تم استخدام طريقة (LSD) للمقارنات البعدية.

الجدول (18) نتائج طريقة (LSD) للمقارنات البعدية بين مستويات متغير المحافظة على مجال معوقات إدارية وفنية

المجال	المحافظة (أ)	المحافظة (ب)	الفرق في المتوسطات (أ – ب)	مستوى الدلالة
معوقات إدارية وفنية	نابلس	جنين	.30874*	.009
		سلفيت	.14595	.285
		طوباس	.08595	.643
		طولكرم	-.11805	.381
		قلقيلية	.26595	.067
	جنين	سلفيت	-.16279	.220
		طوباس	-.22279	.223
		طولكرم	-.42679-*	.001
		قلقيلية	-.04279	.761
	سلفيت	طوباس	-.06000	.759
		طولكرم	-.26400	.077
		قلقيلية	.12000	.446
	طوباس	طولكرم	-.20400	.295
		قلقيلية	.18000	.372
	طولكرم	قلقيلية	.38400*	.015

يتضح من خلال الجدول (18) أن هناك فرقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 = α) بين متوسطي وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية على مجال المعوقات إدارية وفنية في محافظتي نابلس وجنين، كما أن هناك فرقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 = α) بين متوسطي وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية على مجال المعوقات إدارية وفنية في محافظتي جنين وطولكرم، وهناك فرقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 = α) بين متوسطي وجهات نظر المديرين في

معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية على مجال المعوقات إدارية وفنية في محافظتي طولكرم وقلقيلية.

الجدول (19) نتائج طريقة (LSD) للمقارنات البعدية بين مستويات متغير المحافظة على مجال معوقات تتعلق بالمساءلة القانونية والتدقيق

المجال	المحافظة (أ)	المحافظة (ب)	الفرق في المتوسطات (أ –ب)	مستوى الدلالة
معوقات تتعلق بالمساءلة القانونية والتدقيق	نابلس	جنين	.27517	.060
		سلفيت	.54707*	.002
		طوباس	-.21459	.355
		طولكرم	-.08259	.624
		قلقيلية	.08541	.636
	جنين	سلفيت	.27190	.102
		طوباس	-.48977-*	.033
		طولكرم	-.35777-*	.030
		قلقيلية	-.18977	.281
	سلفيت	طوباس	-.76167-*	.002
		طولكرم	-.62967-*	.001
		قلقيلية	-.46167-*	.020
	طوباس	طولكرم	.13200	.587
		قلقيلية	.30000	.234
	طولكرم	قلقيلية	.16800	.389

يتضح من خلال الجدول (19) أن هناك فرقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 = α) بين متوسطي وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية على مجال المعوقات التي تتعلق بالمساءلة القانونية والتدقيق، في محافظتي نابلس وسلفيت، وفي

محافظتي جنين وطوباس، وفي محافظتي جنين وطولكرم، وفي محافظتي سلفيت وطوباس، وفي محافظتي سلفيت وطولكرم، وفي محافظتي سلفيت وقلقيلية.

الجدول (20) نتائج طريقة (LSD) للمقارنات البعدية بين مستويات متغير المحافظة على مجال معوقات تتعلق بالأزمات الاقتصادية

المجال	المحافظة (أ)	المحافظة (ب)	الفرق في المتوسطات (أ –ب)	مستوى الدلالة
معوقات تتعلق بالأزمات الاقتصادية	نابلس	جنين	.11933	.324
		سلفيت	.43259*	.003
		طوباس	-.01622	.933
		طولكرم	.08664	.535
		قلقيلية	.40521*	.007
	جنين	سلفيت	.31326*	.024
		طوباس	-.13555	.474
		طولكرم	-.03269	.810
		قلقيلية	.28588	.052
	سلفيت	طوباس	-.44881-*	.028
		طولكرم	-.34595-*	.026
		قلقيلية	-.02738	.867
	طوباس	طولكرم	.10286	.610
		قلقيلية	.42143*	.045
	طولكرم	قلقيلية	.31857	.050

يتضح من خلال الجدول (20) أن هناك فرقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 = α) بين متوسطي وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية على مجال المعوقات التي تتعلق بالأزمات الاقتصادية، في محافظتي نابلس وسلفيت، وفي محافظتي

نابلس وقلقيلية وفي محافظتي سلفيت وطوباس، وفي محافظتي سلفيت وطولكرم، وفي محافظتي طوباس وقلقيلية.

هـ. النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير مستوى المدرسة.

الجدول (21) المتوسطات الحسابية لوجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تبعاً لمتغير مستوى المدرسة.

نوع المدرسة / المجال	أساسية دنيا (ن=49)	أساسية عليا (ن=43)	ثانوية (ن=67)
معوقات إدارية وفنية	3.07	3.00	3.00
معوقات تتعلق بميزانية التعليم	3.36	3.07	3.08
معوقات تتعلق بالمساءلة القانونية والتدقيق	3.69	3.62	3.67
معوقات تتعلق بمشاركة المجتمع المحلي	3.08	2.80	2.70
معوقات تتعلق بالقطاع الخاص	3.12	2.95	2.94
معوقات تتعلق بالأزمات الاقتصادية	3.62	3.33	3.47
معوقات تتعلق بالتمويل الخارجي	3.87	3.24	3.39
معوقات تتعلق بالاستثمار في التعليم	3.62	3.35	3.39
درجة البعد الكلية	3.42	3.16	3.19

الجدول (22): نتائج تحليل التباين في وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تبعا لمتغير مستوى المدرسة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة
معوقات إدارية وفنية	بين المجموعات	.146	2	.073	.253	.777
	داخل المجموعات	44.989	156	.288		
	المجموع	45.136	158			
معوقات تتعلق بميزانية التعليم	بين المجموعات	2.777	2	1.388	3.786	.025
	داخل المجموعات	57.216	156	.367		
	المجموع	59.993	158			
معوقات تتعلق بالمساءلة القانونية والتدقيق	بين المجموعات	.102	2	.051	.110	.896
	داخل المجموعات	72.324	156	.464		
	المجموع	72.426	158			
معوقات تتعلق بمشاركة المجتمع المحلي	بين المجموعات	4.277	2	2.139	6.507	.002
	داخل المجموعات	51.273	156	.329		
	المجموع	55.550	158			
معوقات تتعلق بالقطاع الخاص	بين المجموعات	1.080	2	.540	.848	.430
	داخل المجموعات	99.307	156	.637		
	المجموع	100.388	158			
معوقات تتعلق بالأزمات الاقتصادية	بين المجموعات	2.043	2	1.022	3.409	.036
	داخل المجموعات	46.744	156	.300		
	المجموع	48.787	158			
معوقات تتعلق بالتمويل الخارجي	بين المجموعات	10.562	2	5.281	7.878	.001
	داخل المجموعات	104.577	156	.670		
	المجموع	115.139	158			
معوقات تتعلق بالاستثمار في التعليم	بين المجموعات	2.028	2	1.014	2.266	.107
	داخل المجموعات	69.828	156	.448		

	المجموع	71.856	158			
درجة البعد الكلية	بين المجموعات	2.079	2	1.040	6.607	.002
	داخل المجموعات	24.547	156	.157		
	المجموع	26.626	158			

يتضح من خلال الجدول (21) أن مستوى الدلالة كانت أكبر من (0.05) على المجالات: معوقات إدارية وفنية، معوقات تتعلق بالمساءلة القانونية والتدقيق، معوقات تتعلق بالقطاع الخاص، معوقات تتعلق بالاستثمار في التعليم، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير مستوى المدرسة في هذه المجالات.

كما يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة كانت أصغر من (0.05) على المجالات: معوقات تتعلق بميزانية التعليم، معوقات تتعلق بمشاركة المجتمع المحلي، معوقات تتعلق بالأزمات الاقتصادية، معوقات تتعلق بالتمويل الخارجي، والمجال الكلي أي أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير مستوى المدرسة في هذه المجالات، ولتحديد بين أي المستويات التي توجد بينها الفروق ذات الدلالة الإحصائية، فقد تم استخدام طريقة (LSD) للمقارنات البعدية.

الجدول (23) نتائج طريقة (LSD) للمقارنات البعدية بين مستويات متغير المحافظة على المجالات: معوقات تتعلق بميزانية التعليم، معوقات تتعلق بمشاركة المجتمع المحلي، معوقات تتعلق بالأزمات الاقتصادية، معوقات تتعلق بالتمويل الخارجي، والمجال الكلي

المجال	مستوى المدرسة (أ)	مستوى المدرسة (ب)	الفرق في المتوسطات (أ –ب)	مستوى الدلالة
معوقات تتعلق بميزانية التعليم	اساسية دنيا	اساسية عليا	.28843*	.024
		ثانوية	.28476*	.013
	أساسية عليا	ثانوية	-.00367	.975
معوقات تتعلق بمشاركة المجتمع المحلي	اساسية دنيا	اساسية عليا	.28138*	.020
		ثانوية	.38362*	.000
	أساسية عليا	ثانوية	.10225	.363
معوقات تتعلق بالأزمات الاقتصادية	اساسية دنيا	اساسية عليا	.29833*	.010
		ثانوية	.15056	.145
	أساسية عليا	ثانوية	-.14777	.169
معوقات تتعلق بالتمويل الخارجي	اساسية دنيا	اساسية عليا	.63384*	.000
		ثانوية	.48360*	.002
	أساسية عليا	ثانوية	-.15024	.349
درجة البعد الكلية	اساسية دنيا	اساسية عليا	.26645*	.002
		ثانوية	.23267*	.002
	أساسية عليا	ثانوية	-.03378	.664

يتضح من خلال الجدول (23) أن هناك فرقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) في متوسطي وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية على جميع المجالات ذات الصلة (باستثناء مجال المعوقات التي تتعلق بالأزمات الاقتصادية) بين المدارس الأساسية الدنيا والمدارس الأساسية العليا، وبين المدارس الأساسية الدنيا والمدارس الثانوية، بينما كان هناك فرقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) في متوسطي وجهات

نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية على مجال المعوقات التي تتعلق بالأزمات الاقتصادية بين المدارس الأساسية الدنيا والمدارس الأساسية العليا فقط.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال المفتوح

ونص السؤال هو: **من خلال خبرتك الإدارية يرجى إضافة سُبلاً أخرى للمساهمة في التغلب على المعوقات التي تواجهك في الحصول على التمويل اللازم لمدرستك:**

إذ تراوحت استجابات المبحوثين بشكل عام عن هذا السؤال حول خمسة مقترحات وهي مبينة في الجدول (24) كما يلي:

الجدول (24): استجابات المبحوثين على السؤال المفتوح

	الحلول المقترحة	التكرار	النسبة المئوية
1	بناء الثقة مع أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع المحلي	65	31.3
2	مساهمة القطاع الخاص وأصحاب الأموال بتبرعات للمدارس	45	21.6
3	إعطاء المزيد من الصلاحيات لمدير المدرسة للتصرف بالبحث عن مصادر التمويل لمدرسته	23	11.1
4	مخاطبة المؤسسات الخارجية لدعم وتمويل المدارس	23	11.1
5	إيجاد مشاريع ربحية يكون ريع أرباحها للمدارس	16	7.7
6	مساعدة المدارس الكبيرة ذات التمويل الجيد للمدارس الصغيرة والفقيرة	14	6.7
7	إعداد برامج تدريبية لتدريب المديرين والمديرات على تعلم المهارات اللازمة للحصول على مصادر التمويل لمدارسهم	12	5.8
8	رفع الوعي عبر نشره في وسائل الاعلام عن أهمية التمويل للمدارس	10	4.8
	المجموع	208	100

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

أولاً: مناقشة النتائج بسؤال الدراسة الرئيس

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

ثالثاً: التوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

يتناول هذا الفصل مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي لأسئلة الدراسة وفرضياتها إضافة إلى مجموعة من التوصيات في ضوء نتائج هذه الدراسة.

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيسي

ما معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية وسبل التغلب عليها من وجهات نظر المديرين والمديرات أنفسهم؟

لتحقيق أهداف الدراسة، تم تحديد سؤال الدراسة الرئيس الذي انبثق عنه خمس فرضيات، وتم الإجابة عنها من خلال تحليل نتائج الدراسة الواردة في الفصل الرابع، وفيما يلي مناقشة لهذه النتائج بالتسلسل:

أشار الجدول (11) أن معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المديرين والمديرات انفسهم قد جاء بمتوسط (3.25) وانحراف معياري (0.41) على الدرجة الكلية للمجالات، بينما تراوحت النسب المئوية ما بين (73.3%-60.4%)، وقد بلغت النسبة المئوية للدرجة الكلية (65.1%)، وهذا يدل على أن معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المديرين والمديرات انفسهم كانت متوسطة.

وتعزو الباحثة الدرجة المتوسطة لمعوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية وسبل التغلب عليها من وجهة نظر المديرين والمديرات انفسهم إلى حداثة الاهتمام بموضوع تمويل التعليم نوعاً ما لأن المعروف أن التمويل تتحمله الحكومات في معظم دول العالم، ولكن منذ مطلع الثمانينات أخذت الدول المتقدمة تتجه نحو البحث عن تمويل التعليم ذاتياً والبحث عن مصادر جديدة لتمويل التعليم، بسبب زيادة تكاليف التعليم نتيجة للزيادة

السكانية مقابل نقص موارد هذه الدول، وأخذت الدول العربية تحذو حذو الدول المتقدمة في إدارة المدارس ذاتياً والبحث عن مصادر جديدة لتغطية التكاليف المستمرة والمتزايدة في مدارسهم.

مما استدعى اهتماماً متصاعداً من قبل المديرين والمديرات للبحث في مميزات وعيوب كل مصدر ومواجهة التحديات والمعيقات التي تعترض طريقهم والبحث عن البدائل واختيار الأفضل الذي يتناسب مع طبيعة فلسفة مجتمعاتهم. وهذا الاتجاه الرامي يتبع نوع شخصية المدير حيث هناك مدراء أذكياء يدركون حاجة مدارسهم والبحث عن مصادر جديدة ومواجهة المعيقات لتطوير مدارسهم وتوفير جميع احتياجات المدرسة للنهوض بها حيث يسعى لمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المحلي والاستثمار في التعليم، وهناك المدير التقليدي الذي يتبع الأوامر بحذافيرها وتنفيذها خوفاً من المساءلة القانونية والتدقيق ولا يسعى لتطوير مدرسته ويكتفي بالميزانية المحددة من قبل الدولة، وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتائج دراسة الحربي (2017)، وسليمان (2016)، وتختلف مع دراسة الوزرة (2019)، والشهراني (2016).

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

1- متغير الجنس

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) بين متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس".

أشارت النتائج الواردة في جدول (12) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) بين متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس، وتعزو الباحثة ذلك إلى إدراك المديرين والمديرات لتزايد النفقات التعليمية، حيث أن ارتفاع تكلفة التعليم هي موحدة لجميع المدارس من ذكور وإناث وبالتالي يواجهون نفس المعيقات للحصول على مصادر تمويل جديدة، وقيادة المدرسة بحاجة إلى حزم الرجل وقوة قراراته، كما أنها بالمقابل ليست بمعزل عن مرونة المرأة

وتعدد خياراتها بالإضافة إلى أفكارها الإبداعية، فالمسألة نسبة وتناسب فلا ترجح الكفة لطرف على حساب الآخر إلا في حال كانت طبيعة العمل والنشاط المهني أقرب لاهتمامات النساء منها إلى الرجال أو العكس، ولا يعني ذلك إقصاء الطرف الآخر فقد يتسنى له الإبداع بشكل مبهر إذا كان رقماً صعباً ومن رواد التحدي, حيث كان رجلًا أم امرأة فكلاهما وجهان لعملة واحدة مكملان لمعادلة عادلة نتيجتها النجاح حينما يكون كل منهما مؤهلًا لشغل المناصب جراء شخصيته القيادية وجده واجتهاده ومثابرته في العمل وطموحه الذي لا ينضب.

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة الشهراني (2016)، والجريوي (2015)، وتختلف مع الوزرة (2019).

2- متغير المؤهل العلمي

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي "

أشارت النتائج الواردة في جدول (13) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وتعزو الباحثة عدم وجود فروق ذات دالة إحصائياً تعزى للمؤهل العلمي إلى إدراك جميع المديرين والمديرات من حملة البكالوريوس والدراسات العليا لمعيقات التمويل التي تواجههم أثناء بحثهم عن مصادر تمويل جديدة لعدم كفاية الأموال المخصصة من قبل الميزانية المخصصة من الدولة، حيث الكفاءة في العمل هي التي تساعد على تحقيق أقصى قدر ليس فقط امتلاكه لمؤهل علمي معين من خلال العمل وتحقيق الأهداف التي تم وضعها، حيث يلعب القائد على تحفيز الفريق والحرص على أنهم يقوموا بأداء وظائفهم على أكمل وجه؛ بالإضافة لتقديم التوجيه والإشراف اللازم، وتوفر القيادة جواً من الثقة بين أعضاء الفريق الواحد، وتعمل القيادة الجيدة عن طريق القائد الذي يمتلك الكفاءة أيضاً على توفير بيئة عمل فعالة تساعد على النمو السليم والمستقر للمؤسسة.

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة الجريوي (2015)، وتختلف مع دراسة خوج (2011).

3- متغير الخبرة في الإدارة المدرسية

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) بين متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الخبرة في الإدارة المدرسية".

أشارت النتائج الواردة في جدول (15) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) بين متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الخبرة في الإدارة المدرسية، وتفسر الباحثة ذلك أن المشكلات الإدارية أصبحت على درجة عالية من التعقيد، حيث أن الأساليب التقليدية التي تعتمد على الخبرة الإدارية والتجربة والخطأ لن تكون ناجحة إذا ما أشركها مع الأساليب العلمية التي تمكنهم من تحليل المشاكل وتحليل وتقييم البدائل المطروحة التي تساعده على التنبؤ بالاحتياجات المالية لمدرسته، حيث ليس كل مدير قائد وليس كل قائد مدير، فالقيادة مثلها مثل الديمقراطية والسلام والحب والإرهاب، كل ينظر إليها من الجانب الذي يعنيه، وهي ليست سمات معينة تتوافر في شخص ما فقط، أو مهارات يكتسبها من التدريب والخبرة ومع تقدم العمر، أو عملية التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة واتخاذ القرار وتطبيق الأنظمة، فهي عملية تفاعلية متبادلة بين القائد وأتباعه جوهرها التأثير والتحفيز اعتماداً على سمات الشخصية، ومهارات مكتسبه، وذكاء في استخدام العواطف لحل المشكلات واتخاذ القرار.

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة خوج (2011) ودراسة، وتختلف مع دراسة الجريوي (2015).

4- متغير المحافظة

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) بين متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المحافظة".

أشارت النتائج الواردة في جدول (17) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) بين متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المحافظة، وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن مصادر التمويل متنوعة ومنها التمويل الخاص، ونلاحظ أن المحافظات مختلفة التنوع الاقتصادي وحجمه والقطاع الخاص بها مختلف حيث هناك محافظات تحصل فيها المدارس على تمويل أعلى من الأخرى، وهذا نابع من سياستها الاقتصادية فمثلاً نابلس وجنين تتمتع بتابع تجاري مزهر أكثر من طولكرم وبالتالي التمويل والدعم والشراكة بها أعلى، حيث مشكلة التفاوت الاقتصادي بين المدن من حيث حركة الصناعة والتجارة واصحاب رؤوس الأموال في محافظة معينة تسهم في المشاركة في تمويل المؤسسات الموجودة في تلك المحافظة دون عن محافظة أخرى، فحراك الاستهلاك والاستيراد والتصدير يؤثر كثيرا على القدرات الاقتصادية للدول والمجتمعات.

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من دراسة الصالح والهيلم (2017) ودراسة الحربي (2017).

5- متغير مستوى المدرسة

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير مستوى المدرسة".

أشارت النتائج الواردة في جدول (15) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر المديرين في معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير مستوى المدرسة، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن لكل مدرسة تمويل يختلف عن الأخرى، فمثلاً المدارس الدنيا تمويلها يكون لأغراض تصب في الدافعية للتعلم عند الأطفال، أما العليا تكون لأهداف تعليمية من مختبرات وغيرها، وبذلك يختلف حجم التمويل فنلاحظ التركيز على المدارس الدنيا حيث يميل معظم اصحاب رؤوس الأموال إلى دعم المدارس الدنيا أكثر من العليا، حيث الغاية من الدفع باتجاه تعميم المرحلة العليا من التعليم الثانوي واتمامها سيكون على حساب التركيز على الأولوية المتمثلة في تعميم تسع سنوات على الأقل من التعليم الأساسي للجميع. وتتفق هذه الدراسة مع دراسة الجريوي (2015)، وتختلف مع دراسة خوج (2011).

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال المفتوح

***من خلال خبرتك الإدارية يرجى إضافة سُبلاً أخرى للمساهمة في التغلب على المعوقات التي تواجهك في الحصول على التمويل اللازم لمدرستك:**

إذ تراوحت استجابات المبحوثين عن هذا السؤال حول خمسة مقترحات مهمة تبعاً للتكرارات المبنية على استجاباتهم عنه وهي كما يلي:

- اقترح المستجيبون ببناء الثقة مع أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع المحلي، حيث مشاركة أولياء الأمور تعمل على زيادة دعم المجتمع للعملية التربوية التعليمية؛ حيث يسعى أولياء الأمور عن رضا وقناعة وتأييد تام إلى مساندة خطط إصلاح التعليم وتطويره، وذلك من

خلال تقديم الدعم المعنوي والمادي كلما أمكن ذلك، من خلال تنظيم الندوات والمحاضرات وحملات التوعية لأولياء الأمور لتوضيح أهمية التعاون مع المدارس وفوائدها لأبنائهم الطلاب وتوضيح الأضرار الناجمة عن عدم التعاون والتواصل مع المدارس التي تنعكس على أبنائهم.

- مساهمة القطاع الخاص وأصحاب الأموال بتبرعات للمدارس، وتكمن أهمية تفعيل دور منظمات رجال الأعمال إلى تملكهم لرأس المال ولقوة اقتصادية قادرة مع تعاونها مع القطاع العام والمجتمع المدني الذين أصبحوا على وعي بمسئولياتهم الاجتماعية أن تحدث نقلة حقيقية في المجتمع من خلال مساهمتهم بتقديم المساعدات والتبرعات للمدارس.

- إعطاء المزيد من الصلاحيات لمدير المدرسة للتصرف بالبحث عن مصادر التمويل لمدرسته، من خلال تفويض بعض الصلاحيات للتصرف بطرق جمع التمويل اللازم وفق ما يراه مناسب لمدرسته.

- مخاطبة المؤسسات الخارجية لدعم وتمويل المدارس، عن طريق التواصل معهم وتقديم التقارير بحاجة المدرسة للمشاريع البناءة التي سوف تؤدي إلى تطوير عملية التعليم.

- إيجاد مشاريع ربحية يكون ريع أرباحها للمدارس، مثل استغلال ساحات المدارس بإقامة المعارض والحفلات، وإقامة الدورات التعليمية بعد انتهاء الدوام المدرسي.

ثالثاً: توصيات الدراسة

في ضوء ما أوردته الدراسة من نتائج، فإن الباحثة توصي بما يأتي:

1. إعطاء المزيد من الصلاحيات لمديري المدارس لاتخاذ القرارات بصرف التمويل الحكومي وفقاً لما يرونه مناسباً لاحتياجات مدارسهم، والسماح لهم بتنويع وزيادة مصادر التمويل وفقاً لمعايير واضحة ومرنة.

2. بناء الثقة بين المجتمع المحلي والمدرسة من خلال توعية الأهالي لأهمية تمويل التعليم من خلال عقد اللقاءات الهادفة، والأنشطة التثقيفية.

3. تبني دور المدرسة المنتجة: مثل استثمار بعض مرافق المدرسة مثل الساحات والملاعب والغرف الصفية وأسطح المدارس لخدمة الأنشطة المختلفة كإقامة المعارض والأسواق الخيرية وإقامة الحفلات والمسابقات التي تعرض التجارب والمشاريع الناجحة للمدرسة.

4. استحداث وحدة مختصة مهمتها الحصول على الموارد المالية من خلال تنويع مصادر التمويل المدرسي.

5. استثمار المواهب الطلابية كبديل مساند لتمويل التعليم، عن طريق مشاركة الطلاب الموهوبين في المسابقات ومساعدة زملائهم الضعفاء في التحصيل المدرسي.

6. تسليط الضوء إعلامياً على أهمية تمويل التعليم للمدارس، لاستقطاب القطاع الخاص وأصحاب الأموال.

7. تذليل المعوقات والصعوبات التي تواجه الإدارات المدرسية في زيادة مصادر التمويل المدرسي والحصول علي

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

- أحمد، نعمات عبد الناصـــر (2015). ***الإدارة الذاتية مدخل للارتقاء بكفاءة المدرســـة المنتجة في ضوء خبرات بعض الدول: دراسة تحليلية*. مجلة كلية التربية**،(1) **31**،-395 531.

- بيومي، رانيا السيد (2017). ***واقع التمويل الأجنبي للتعليم قبل الجامعي في مصر*. مجلة كلية التربية**، (22)،171-187.

- الجريوي، ســمية بنت ســلمان(2015). ***تقويم جهود مدراء ومديرات مدارس التعليم العام لزيادة مصـادر التمويل المدرسـي*. المجلة الدولية التربوية المتخصـصـة**،(3) **4**، -244 268.

- جوهر، علي صالح، صيام، إيمان توفيق، سليمان، امجد فوزي (2018). ***متطلبات تنويع مصادر التعليم الابتدائي بمصر*. مجلة الثقافة والتنمية، 19**(133)، 96-71.

- جوهر، علي، الباسل، ميادة (2015). **الاستثمار الأمثل في تمويل التعليم**. ط1، القاهرة: المكتبة العصرية.

- حســين، بانقا طه الزبير، آدم، ســوســن أحمد (2018). ***دور نظام تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصـــادية للتعليم الأســـاســـي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصـــاد بولاية الخرطوم –الســـودان*. مجلة ســـمات للدراســـات والأبحاث، 7**(2)، 154-145.

- الحوت، محمد صبري (2015). ***تمويل نظام التعليم وشرعية التساؤل: لماذا المأمول... في ضوء أحوال الواقع*. مجلة كلية التربية بالزقازيق**،**1**(87).

- الحوت، محمد صبري، بهجت، أحمد الرفاعي، شاهين، أمينة أسامة، مرسي، سعيد محمود (2019). ***تمويل التعليم الجامعي في ضوء التحولات الاقتصادية: دراسة تحليلية*. مجلة دراسات تربوية ونفسية**، 102، 85-43.

- خلف، فليح حســـن(2007). **اقتصـــاديات التعليم وتخطيطه**. ط1، إربد: عالم الكتاب الحديث.

- خوج، إبتهاج (2011). **إسـهام التمويل الذاتي في الحد من مشـكلات الموارد المالية في مدارس البنات الثانوية بالعاصـمة المقدسـة**. رسـالة ماجسـتير غير منشـورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

- الدعس، زياد أحمد(2009). **معوقات الاتصال والتواصل التربوي بين المديرين والمعلمين بمدارس محافظة غزة وسبل مواجهتها في ضوء الاتجاهات المعاصرة**. رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، فلسطين.

- الدقي، نور الدين (ديسـمبر 2015). **التعليم العالي في الوطن العربي الوثيقة الرسـمية**، ورقة قدمت في المؤتمر الخامس عشـــر للوزراء المســـؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

- الدهشان، جمال علي (15-16اكتوبر 2016). **توجهات استراتيجية في التعليم- تحديات المســـتقبل**، ورقة قدمت في المؤتمر الدولي الأول لكلية التربية، جامعة عين شـــمس، جمهورية مصر العربية.

- الرشـدان، عبد الله زاهي (2008). **في اقتصـاديات التعليم**. ط3، عمان: دار وائل للطباعة والنشر.

- رفاعي، عقيل (2008). **تطوير التعليم وتمويله دراسات مقارنة**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

- الريسوني، أحمد (2014). **الوقف الإسلامي مجالاته وأبعاده**. ط1، مصر، القاهرة: دار الكلمة للنشر والتوزيع.

- السالم، منال عبد العزيز، المنقاش، سارة عبد الله (2017). ***الأوقاف التعليمية كمصدر لتمويل التعليم في التاريخ الإسلامي ومقترحات الاستفادة منه***. **مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية والنفسية**، 26(5)، 306-281.

- سلامة، ياسر خالد (2010). **اقتصاديات التعليم**. ط1، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

- سلطان، سوزان أكرم، خضر، ضحى حيدر (2010). **المؤسسات التربوية كمنظمات متعلمة**. ط1، عمان: دار الفكر.

- سليمان، ظلال محمد عادل(2016).،تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية في مصر على ضوء خبرات بعض الدول، "دراسة ميدانية". **مجلة دراسات في التعليم الجامعي**، (33)، 347-300.

- الشهراني، خالد (2016). **مدى فعالية التمويل الذاتي بمدارس التعليم العام بمحافظة بيشة من وجهة نظر مديري المدارس**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

- الصالح، أمل، الهيلم، منيرة (2017). ***واقع التمويل الذاتي المدرسي ومعوقاته من وجهة نظر الإدارات المدرسية في دولة الكويت وتصور مقترح لتطويره***. **مجلة العلوم التربوية**،**1**(1)، 207-177.

- صلاح الدين، طالبي (2016). ***تحديات التعليم العالي في العالم: قراءة تحليلية***. **مجلة الحوار المتوسطي**، (14)،95-3 .

- عبابنة، صالح أحمد(2015). **التخطيط التربوي المعاصر**. ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

- عبد الرحيم، حنان (2019). **مشـــكلات التعليم الجامعي الحكومي والخاص الجامعات الأهلية– صـــيغة للحلول(منظور مقارن)**. دار التعليم الجامعي. ط1، الاســكندرية: دار التعليم الجامعي.

- العجمي، محمد حســـنين (2008). **الإدارة والتخطيط التربوي "النظرية والتطبيق"**. ط1، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

- عزوز، رفعت، عبد الرؤوف، طارق(2009). **اقتصـــاديات وتمويل التعليم**. ط1، القاهرة: مؤسسة طيبة.

- علي الحاج أحمد، أحمد (2012). **اقتصاديات المدرسة**. ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

- عاشور، كتوش، قويدر، فورين حاج(2010). **التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها. مركز الدراسات الإقليمية، 4**(10).

- كافي، مصـطفى يوسـف (2017). **اقتصـاديات التربية والتعليم**. ط1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

- مجدي، جيهان (2018). ***مصادر تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر: دراسة تحليلية*. مجلة كلية التربية، 29** (116)، 121-101.

- مدكور، علي أحمد (2009). **الاســـتثمار في التعليم بين خبرات الماضـــي ومشـــكلات الحاضر وتصورات المستقبل**. ط1، القاهرة: دار الفكر العربي.

- مصـــطفى، الطيب عبد الوهاب محمد (يناير2015). ***المؤتمر القومي للتعليم 2011م: الإنفاق على التعليم العام وتمويله في السودان*، مجلة دراسات تربوية، 16**(30)، 248- 277.

- ابن منظور (1970). **لسان العرب**، المجلد العاشر، سوريا: دار النوادر.

- المنقاش، ســـارة عبد الله، الخضـــير، رنا عبد الرحمن (2017). ***التمويل المرتبط بالأداء مدخل لتمويل المدارس الحكومية الســـعودية: التجربة الأمريكية كنموذج*. مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع**، (14)، 270-249.

- النبي، أحمد محمد (2016). ***الاتجاهات المعاصـــرة في تمويل التعليم بالدول المتقدمة: تمويل التعليم وفقاً للمعادلات نموذجاً*. مجلة التربية المعاصرة، 33** (102)، 178-117.

- النبي، أحمد محمد نبوي (2017). ***أفضـل الممارسـات الأوروبية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي: المملكة المتحدة دراسة حالة*. مجلة العلوم التربوية، 25**(2)، 482-440.

- هندي، عبد المعين سعد الدين (2012). **التحولات الاقتصادية وقضايا التربية المعاصرة**. ط2، كفر الشيخ: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع.

- الوزرة، عبد الله محمد(2019). ***واقع تنويع مصـــادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية بمدينة الرياض من وجهة نظر قادتها*. مجلة البحث العلمي في التربية، (20)2**، 457- 482.

- ووكر، جو، ومو، جاهنســـن (2016). **قضـــايا التمويل دليل مجموعة الأدوات المعنية بالتمويل المحلي للتعليم. الحملة العالمية للتعليم**. جوهانسبرج.

- اليونسكو(2018). **تقرير دراسة اليونسكو لتمويل التعليم العالي في الدول العربية**. مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- OECD (2017). The funding of school Education: How Germany can Respond To The Critics, **OECD Publishing**, Paris.

- Hernandez, L (2016). **School funding and their impact on efficiency and productivity in Texas.** Paper Presented to to The Texas Senate Education Committee. Austin: Texas Latino Education Coalition, 1-6.

- Barsa, Maende Justus, Tsisiga Mbayah Judith (2014). ***Impact of subsidized school funding on infastucture development in public secondary schools in sabatia SUB-county-kenya***. I**nternational Journal of Management & Review, 4**(5), 564-574.

- Johnstone, Bruce, Sanyal, Bikas C (2011). ***International trends in the public and private financing of higher education***. **Springer, 41**(1), 157.

- Escue, Carlee Poston(2012). ***Adequte Yearly Progess as Means of Funding Public Elementary and Secondary Education for Impoverished Students: Florida Funding***. **Joumal of Education Finance, 37**(4), P 347-373.

- Patrick, Sussan, Myers, John, Silverstein, Justin, Brown, Amanda, Watson, John (2015). ***Performance – Based Funding & Online Learning: Maximizing Resources for Student Success*, INCOL organization,** Vienna.

- Fazekas, mihaly (2012). **School Funding Formulas: Review of Main Characteristics and Impacts**.OECD Education papers No 74,EDU/WKP 11, University of Cambridge (UK).

- Robinette, John Emerson (2011). **Public School Funding and SchoolSystems Meeting Adequate Yearly Progress in Tennessee**. Unpublished Doctoral Dissertaion, Tennessee State University, USA.
- Huang, Futao(December 2016). **Chaiienges to higher education financing in Japan**, Working Paper is part of Research programme Golobisation, Centre for Global Higher Education, UK.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

- وزارة التربية والتعليم العالي (2018). **موازنة المواطن 2018**. استخرج بتاريخ 25 تموز 2019، من الموقع الإلكتروني:

ttp://www.miftah.org/Publications/Books/Citizens_Budget_2018_MoEHE_AR.PDF

الملحقات

ملحق (1)

أسماء أعضاء لجنة تحكيم الاستبانة

الرقم	اسم المحكّم	مكان العمل
1	د. أحمد بطاح	الجامعة الأردنية
2	د. انتصار عواودة	جامعة الخليل
3	د. أنمار الكيلاني	الجامعة الأردنية
4	د. توفيق أبو حديد	جامعة الاستقلال
5	د. جعفر أبو صاع	جامعة فلسطين التقنية – خضوري
6	د. جمال قشوع	جامعة فلسطين التقنية – خضوري
7	د. حسام حرز الله	جامعة القدس المفتوحة
8	د. رؤوف أبو عواد	جامعة الاستقلال
9	د. زياد بركات	جامعة القدس المفتوحة
10	د. سهيل أبو صالحة	جامعة النجاح الوطنية
11	د. عبد عساف	جامعة النجاح الوطنية
12	د. فادي شحادة	جامعة فلسطين التقنية– خضوري
13	د. محمد أبو كف	جامعة الاستقلال
14	د. مجيد منصور	الجامعة العربية الأمريكية
15	د. معزوز علاونة	جامعة القدس المفتوحة
16	نصوح صوص	جامعة فلسطين القنية – خضوري
17	د. نهى عطير	جامعة فلسطين التقنية –خضوري
18	د. هشام شناعة	جامعة فلسطين التقنية –خضوري

* رتبت الأسماء وفق الترتيب الأبتثي.

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج ماجستير الإدارة التربوية

حضرات المديرون / المديرات الأفاضل

تحية طيبة وبعد؛

فتقوم الباحثة بدراسة عنوانها "**معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية وسبل التغلب عليها من وجهات نظر المديرين أنفسهم**" وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية من كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، فأرجو من حضراتكم قراءة فقرات الاستبانة والإجابة عنها، علماً بأن إجابتكم ستعامل بأمانة وموضوعية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكرة لكم حسن التعاون

الباحثة: وفاء صلاح بدران

القسم الأول: البيانات الشخصية

يرجى وضع إشارة (✓) في المربع الذي تنطبق عليه حالتك:

1. **الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐

2. **المؤهل العلمي:** أقل من ماجستير ☐ دراسات عليا ☐

3. **الخبرة في الإدارة المدرسية:** أقل من 5 سنوات ☐ من 5 –10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

4. **المحافظة:** نابلس ☐ جنين ☐ سلفيت ☐

طوباس ☐ طولكرم ☐ قلقيلية ☐

5. **مستوى المدرسة:** أساسية دنيا ☐ أساسية عُليا ☐ ثانوية ☐

القسم الثاني: الاستجابة على العبارات الآتية:

الرجاء وضع إشارة (✓) في المكان المناسب:

الفقرات		بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
المجال الأول	**معوقات إدارية وفنية**					
1	يوجد غياب تخطيط لتنمية الموارد الذاتية المدرسية					
2	تلعب صفات المدير القيادية دوراً في الحصول على التمويل اللازم					
3	غياب آليات واضحة للاستفادة من مؤسسات المجتمع مادياً					
4	قلة الأنشطة التفاعلية التي تعمق الصلة بين المدرسة والمجتمع بمختلف فئات					
5	تُسهم وزارة التربية والتعليم العالي في تفعيل دور المجتمع للمشاركة في تمويل المدارس					
المجال الثاني	**معوقات تتعلق بميزانية التعليم**					
6	يوجد ارتفاع في كلفة التعليم المدرسي العالي					
7	ميزانية التعليم المخصصة للمدرسة لا تكفِ لسد احتياجات المدرسة					
8	تُعطى الميزانية من التربية وفقاً لخطة مدروسة عن تلك المدرسة					
9	تسعى الحكومة إلى إعطاء التعليم الأولوية في قطاع الخدمات					
10	تُعرض محددات الموازنة ومناقشتها قبل إقرارها من قسم المالية في وزارة التربية والتعليم العالي					

11	يشارك المجتمع المحلي في الرقابة المالية للميزانية المدرسية					
12	تعد المخصصات المالية من قبل وزارة التربية والتعليم غير كافية لتغطية الاحتياجات التشغيلية					
المجال الثالث	**معوقات تتعلق بالمساءلة القانونية والتدقيق**					
13	توجد إجراءات روتينية في الصرف المالي للمدرسة					
14	تعرُّض مديري المدارس ومديراتها للمساءلة من قبل الجهات المعنية عن مصادر التمويل في حال الحصول عليها بجهود ذاتية					
15	يُسمح لمديري المدارس ومديراتها بصرف التمويل الحكومي وفق ما يرونه مناسباً لاحتياجات مدارسهم					
16	أرى أن صلاحيات مديري المدارس ومديراتها في إدارة تمويل المدارس محدودة					
17	يوجد تدقيق على دعم المبادرات المالية الخيرية					
المجال الرابع	**معوقات تتعلق بمشاركة المجتمع المحلي**					
18	يوجد وعي مجتمعي لدى الأَثرياء من أولياء الأمور بأهمية تقديم الدعم المادي للمدرسة					
19	يوجد حماسة لدى أفراد المجتمع المحلي لفكرة التمويل المدرسي					
20	نشاطات العمل التطوعي محدودة في المجتمع المحلي					
21	تخوف الأهالي من سوء صرف تبرعاتهم على أوجه الصرف الصحيحة					

22	يوجد ثقافة سلبية لدى أولياء أمور الطلبة نحو التبرع المدرسي					
23	يَشترك المجتمع المحلي في وضع الخطط التربوية					
24	يوجد أهداف مشتركة بين المدرسة والمجتمع المحلي بمؤسساته في الحصول على التمويل					
المجال الخامس	**معوقات تتعلق بالقطاع الخاص**					
25	يُوجد تواصل على مستوى القيادات بين مسؤولي التعليم والقطاع الخاص					
26	حداثة تجربة التعاون والتنسيق بين مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات التعليم					
27	يُوجد اتصال فعّال بين مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات التعليم					
28	تُوظَّفْ استثمارات القطاع الخاص في مجالات التعليم					
29	يُوجد تشجيع حكومي لإقامة التعاون والتنسيق بين قطاعي الأعمال والتعليم					
30	يُوجد هيكلية إدارية مناسبة لتفعيل التعاون بين مؤسسات التعليم والقطاع الخاص					
31	زيادة الكلفة التشغيلية للتعليم العام من قبل القطاع الخاص					
المجال السادس	**معوقات تتعلق بالأزمات الاقتصادية**					
32	زيادة تكاليف التكنولوجيا التعليمية					
33	تزايد المصاريف الجارية من إدارة ومرتبات، ومواد تعليم وكتب، وصيانة					
34	زيادة مصاريف البنية التحتية من أراض ومبانٍ وإنشاءات					

35	يُوجد افتقار في سياسات ترشيد الإنفاق					
36	يُوجد تخطيط مالي بعيد المدى					
37	تَتوافر مرونة النظام المالي في تنويع مصادر التمويل					
38	يوجد ارتفاع في التضخم المالي					
المجال السابع	**معوقات تتعلق بالتمويل الخارجي**					
39	يوجد فرض قيود على التمويل الخارجي من قبل الاحتلال الإسرائيلي					
40	يوجد تمويل مالي خارجي للمدارس الفلسطينية					
41	يخضع التمويل الخارجي لتقلبات سياسية يصعب السيطرة عليها					
42	تتصف القروض الخارجية بأنها غير ثابتة					
43	صعوبة التنبؤ بحجم التمويل الخارجي في المستقبل					
44	يقتصر التمويل الخارجي على تمويل محاور معينة					
المجال الثامن	**معوقات تتعلق بالاستثمار في التعليم**					
45	يوجد تعريف بالأنشطة التعليمية التي يمكن الاستثمار فيها للتمويل ضمن ندوات وورشات عمل					
46	يوجد قناعة لدى المديرين والمديرات بضرورة السعي لزيادة مصادر التمويل للمدرسة التي يديرها					
47	تُعدْ المدرسة المنتجة حلاً لمشكلة الحصول على التمويل الذاتي					

48	تشجع المدرسة الطلاب على الإنتاج من خلال المشاغل المهنية والمختبرات الموجودة في المدرسة لتوفير التمويل					
49	يوجد تشجيع على فكرة الاستثمار في البحث العلمي والتقني من قبل المديرين والمديرات					
50	يشجع المديرون والمديرات على إيجاد البنى التحتية اللازمة للقيام بالأنشطة الاستثمارية					
51	يشجع الإعلام التربوي مؤسسات التعليم على القيام بالأنشطة الاستثمارية لصالح المدرسة					

سؤال مفتوح:

* من خلال خبرتك الإدارية يرجى إضافة سُبلاً أُخرى للمساهمة في التغلب على المعوقات التي تواجهك في الحصول على التمويل اللازم لمدرستك:

-1

.....

-2

.....

-3

.....

-4

.....

-5

.....

شكراً لحسن تعاونكم

State Of Palestine
Ministry of Education & Higher Education
Directorate of Education & Higher Education
Qabatia

دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم العالي
مديرية التربية والتعليم العالي
قباطية

وزارة التربية والتعليم العالي

الرقم: ق/ 4 / 46 / 1115
التاريخ:2019/04/10م

حضرات مديري ومديرات المدارس المحترمين

تحية وبعد،،،

الموضوع: تسهيل مهمة بحثية

الإشارة كتاب وزارة التربية والتعليم العالي رقم 13121/46/4 بتاريخ 2019/4/8م

أرجو تسهيل مهمة الطالب/ة (وفاء صلاح بدران) بإجراء دراسته/ا الميدانية بعنوان " معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية وسبل التغلب عليها من وجهات نظر المديرين أنفسهم" ، وذلك بتعبئة الاستبانة المعدة لهذه الغاية من معلمي/ات مدرستك، شريطة أن لا يؤثر ذلك سلباً على سير العملية التعليمية.

مع الاحترام، ، ،

أ. محمد زكارنة
مدير التربية والتعليم العالي

ع.ع/ ص.ج

هاتف :042522602 /042522603 فاكس:042522604 التعليم العام Email:edu.qabatya@yahoo.com

الرقم : م ت ط/١/٣ / ٢١٩١
التاريخ : ٢٠١٩/٤/١١م
الموافق: ٥ / شعبان /١٤٤٠هـ

حضرة مدير/ة مدرسة ..... المحترم /ة

تحية طيبة وبعد،،،،

الموضوع: تسهيل مهمة

الاشارة : كتاب معالي وزير التربية والتعليم العالي رقم ١٣١٢١/٤٦/٤

بتاريخ: ٢٠١٩/٤/٨

لامانع من قيام الباحثة (**وفاء صلاح بدران**) ، من جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، بإجراء دراستها الميدانية بعنوان (**معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية وسبل التغلب عليها من وجهات نظر المديرين أنفسهم**) وتعبئة الاستبانة المعدة لهذه الغاية من قبلكم واعادتها الى مديرية التربية والتعليم العالي / قسم التعليم العام في موعد أقصاه نهاية دوام يوم الخميس الموافق ٢٠١٩/٤/١٨م ، شريطة أن لا يؤثر ذلك على سير العملية التعليمية .

مـــع الإحتـــرام،،،،،

أ. سـلام الطاهـر
/مديـر التربيـة والتعليـم العالـي

مدير الدائرة الفنية

قسم التعليم العام

هـ.ع /هـ.ح

مديرية التربية والتعليم / طولكرم هاتف : ٠٩-٢٦٧١٠٣٨ ، ٠٩-٢٦٧١١٥٣ ، تلفاكس ٠٩-٢٦٧٢٣٥٣ ص . ب ٤٩
Directorate of Education - Tulkarm Tel : 09-2671038 . 092671153 . Telefax 09-2672353 P.O. Box 49

Ministry of Education&Higher Education
Directorate of Education&HigherEducation – Jenin

وزارة التربية والتعليم العالي
مديرية التربية والتعليم العالي- جنين

الرقم : م/ج ٢١/٢٠/ ١٢٢٤
التاريخ : 2019/04/10 م
الموافق: 4/ شعبان /1440 هـ

حضرة مدير/ة مدرسة ..... المحترم/ة

تحية طيبة وبعد ؛؛؛

الموضوع : تسهيل مهمة بحثية

نهديكم أطيب التحيات ، أرجو تسهيل مهمة الباحثة " وفاء صلاح بدران " استكمالاً للحصول على شهادة الماجستير من جامعة النجاح الوطنية، في تنفيذ دراستها بعنوان " معوقات التمويل المدرسي في محافظات شمال الضفة الغربية وسبل التغلب عليها من وجهات نظر المديرين أنفسهم " .

راجياً تعبئة الاستمارة المرفقة، بما لا يؤثر على سير العملية الإدارية والتعليمية .

مع الاحترام ؛؛؛

أ. طارق حلاوة
مدير التربية والتعليم العالي

أ.غ / ن.م

بسم الله الرحمن الرحيم

State of Palestine
Ministry of Education & Higher Education
Directorate of Education - Qalqilia

دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم العالي
مديرية التربية والتعليم العالي – قلقيلية

وزارة التربية والتعليم العالي

الرقم : م ق ق/3/1/ 1921

التاريخ : 2019/4/11

حضرات مديري ومديرات المدارس المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: تسهيل مهمة بحثية

نهديكم أطيب التحيات ، ارجو التعاون مع الطالبة/ **وفاء صلاح بدران** في تنفيذ دراستها بعنوان " معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية وسبل التغلب عليها من وجهات نظر المديرين انفسهم " وتمكينها من تطبيق دراستها من خلال تعبئة الاستبانات بما لا يؤثر ذلك على سير العملية الادارية والتعليمية واعادتها الى قسم التعليم العام بموعد اقصاه اسبوع من تاريخه .

مع الاحترام،،،

أ . صالح ياسين

مدير التربية والتعليم العالي

نسخة /التعليم العام
خ . هـ . ع / غ. ص

An-Najah
National University
Faculty of Graduate Studies

جامعة
النجـــاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

التاريخ : 2019/4/4م

حضرة السيد مدير عام الادارة العامة للبحث والتطوير المحترم
الادارة العامة للبحث والتطوير
وزارة التربية والتعليم العالي

الموضوع: تسهيل مهمة الطالبة/ وفاء صلاح وحيد بدران ، رقم تسجيل (11559038)
تخصص ماجستير الإدارة التربوية

تحية طيبة وبعد ،،،

الطالبة/ وفاء صلاح وحيد بدران، رقم تسجيل 11559038، تخصص ماجستير الإدارة التربوية في كلية الدراسات العليا، وهي بصدد اعداد الاطروحة الخاصة بها والتي عنوانها:

(معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية وسبل التغلب عليها من وجهات نظر المديرين أنفسهم)

يرجى من حضرتكم تسهيل مهمتها في جمع المعلومات والبيانات من خلال تعبئة الإستبانة المرفقة ، علما بأن الجهة المستهدفة هي مديرين ومديرات محافظات شمال الضفة الغربية، لاستكمال مشروع البحث.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

مع وافر الاحترام ،،،

د. علي عبد الحميد
عميد كلية الدراسات العليا

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا
نابلس - فلسطين

فلسطين، نابلس، ص.ب 707 هاتف:/2345115، 2345114، 2345113 (09)(972)* فاكسميل:2342907(09)(972)
3200 (5) هاتف داخلي Nablus, P. O. Box (7) *Tel. 972 9 2345113, 2345114, 2345115
* Facsimile 972 92342907 *www.najah.edu - email fgs@najah.edu

بسم الله الرحمن الرحيم

State of Palestine
Ministry of Education & Higher Education
Educational Research & Development Center

دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم العالي
مركز البحث والتطوير التربوي

الرقم: ١٢١٤١/٤٦/٤
التاريخ: ٢٠١٩/٦/٨
الموافق: ٢ شباط 1440 هـ

السادة مديري التربية والتعليم العالي المحترمين
جنين، طوباس، طولكرم، قلقيلية، سلفيت، نابلس
تحية طيبة وبعد،،

الموضوع: تسهيل مهمة بحثية

نهديكم أطيب التحيات، ونرجو التكرم التعاون مع الطالبة: **وفاء صلاح بدران**، لاستكمال حصولها على شهادة الماجستير من جامعة النجاح الوطنية، وتنفيذ دراستها بعنوان: " **معوقات التمويل المدرسي في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية وسبل التغلب عليها من وجهات نظر المديرين أنفسهم** ". وتمكينها من توزيع استبانات على مديري المدارس الحكومية التابعة لمديريتكم، وبما لا يؤثر ذلك على سير العملية الإدارية والتعليمية.

مع الإحترام والتقدير،،

د. إيهاب شكري
مدير مركز البحث والتطوير التربوي

نسخة :
معالي وزير التربية والتعليم العالي المحترم
عطوفة السيد وكيل الوزارة المحترم
عطوفة الوكيل المساعد للتخطيط والتطوير المحترم
السيد عميد كلية الدراسات العليا المحترم/ جامعة النجاح الوطنية

Ramallah P.O. Box (576) رام الله ص.ب. Fax (+972-2-298-3207) فاكس Tel. (+972-2-298-3290) هاتف
www.moehe.gov.ps,

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

The Obstacles to School Funding In Public Schools` In the Northern West Bank and how to Overcome them From Principals Perspectives

By

Wafaa Salah Badran

Supervised By

Dr. Hassan Mohammad Tayyem

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Educational Administration, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2020

The Obstacles to School Funding In Public Schools` In the Northern West Bank and how to Overcome them From Principals Perspectives

By
Wafaa Salah Badran
Supervised By
Dr. Hassan Mohammad Tayyem

Abstract

This study aimed to identify the obstacles to school funding in public schools in the northern governorates of the West Bank from the perspectives of male and female principals themselves. The obstacles to school funding in government schools in the northern West Bank governorates are defined from the perspectives of the male and female principals themselves according to the following variables: (gender, educational qualification, years of experience in school administration, directorate, and school level). And to provide some suggestions and recommendations that may contribute to reducing the obstacles and problems facing schools in how to obtain the necessary funding, the researcher used the descriptive approach to its suitability to the nature of the study and its purposes, where the study tool was applied, which is the questionnaire on the study community which consists of (845) principals and principals during The second semester of the year (2019-2020) according to the statistics of the Ministry of Education.

The results of the study indicated that there were no statistically significant differences at the level of significance (= 0.05 = α) between the averages of the principals' views in the obstacles to school funding in government schools in the northern West Bank governorates due to the

gender variable, the educational qualification variable, and the variable of experience in school management. The results indicated that there were no statistically significant differences at the level of significance (0.05 = α) between the averages of the principals' views in the obstacles to school funding in government schools in the northern West Bank governorates due to the governorate variable and the school level variable.

The study came out with a number of recommendations, including: giving more powers to school principals to make decisions to disburse government funding in accordance with what they see appropriate for the needs of their schools, building trust between the local community and the school by educating parents about the importance of financing education, adopting the role of a productive school, creating a specialized unit tasked with obtaining On financial resources, and investing student talents as a supportive alternative to financing education, and highlighting the media on the importance of financing education for schools, overcoming obstacles and difficulties facing school departments in increasing school funding sources.